الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة امحمد بوقرة –بودواو– بومرداس
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

عنـــــوان المــذكرة:

دور الدبلوماسية الجزائرية اتجاه الأزمة الليبية بعد 2011

لنيل شهادة الماستر في تخصص "تعاون الدولي"

من إعداد الطالـــــب:
ڤرڤور مصطفى

إشـــــراف الأستاذة:
لكعص فاطمة

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمان الرحيم

شكر

أشكر كل من:

- الدكتورة «لكعص فاطمة »المشرفة على هذا العمل.
- الدكتور« حجاج مراد» مسؤول تخصص " تعاون دولي" على دعمه.
- الدكتور «شرقي عبد الغني» رئيس قسم العلوم السياسية.
- كل الطاقم الإداري والبيداغوجي لكلية الحقوق والعلوم السياسية.

خطـة الدراســة:

مقدمة..... 1

الفصل الأول: الإطار النظري لدراسة الدبلوماسية الجزائرية..... 8

المبحث الأول: ماهية الدبلوماسية..... 8

المطلب الأول: أصل وتعريف الدبلوماسية..... 8

المطلب الثاني: أنواع الدبلوماسية ووظائفها 11

المبحث الثاني: أسس الدبلوماسية الجزائرية..... 15

المطلب الأول: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية..... 15

المطلب الثاني: سمات الدبلوماسية الجزائرية..... 18

المبحث الثالث: محددات الدبلوماسية الجزائرية وأدوارها الإقليمية والدولية..... 21

المطلب الأول: محددات الدبلوماسية الجزائرية 21

المطلب الثاني: ادوار الدبلوماسية الجزائرية على المستويين الإقليمي والدولي..... 28

الفصل الثاني: الأزمة الليبية ودور المقاربة الجزائرية في احتوائها..... 34

المبحث الأول: الأزمة أسبابها وانعكاساتها..... 34

المطلب الأول: الموقع الجيوبوليتيكي وتأثيره على بدايات الازمة الليبية 34

المطلب الثاني: أسباب الأزمة وتفاقمها..... 36

المطلب الثالث: انتفاضة الشعب الليبي وإشكالية بناء الدولة..... 41

المبحث الثاني: انعكاسات الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري 50

المطلب الأول: أهم التهديدات على الأمن القومي الجزائري..... 50

المطلب الثاني: محددات الموقف الجزائري من الأزمة الليبية..... 52

المبحث الثالث: الرؤيا الجزائرية حول حل الأزمة الليبية..... 54

المطلب الأول: المقاربة الجزائرية لحل الأزمة..... 54

المطلب الثاني: الآليات الدبلوماسية والأمنية للتسوية السلمية للازمة..... 57

المطلب الثالث: جهود الدبلوماسية الجزائرية لحل الأزمة الليبية بعد انتخابات ديسمبر 2019و أهم التحديات التي تواجهها..... 59

خاتمة..... 65

مقدمة:

تعتبر الدبلوماسية الجزائرية من بين ابرز الدبلوماسيات نشاطا خاصة على المستوى الإقليمي رغم حداثة و فتية الدولة الجزائرية، ورغم حداثة بنائها السياسي إلا أنها تمكنت من فرض مكانتها الدولية و الإقليمية و تكوين منتوج دبلوماسي معتبر ساهم و يساهم في حل النزاعات الدولية عموما و على الصعيد الإفريقي خصوصا ، وذلك بدعوة الأطراف المتنازعة إلى التعايش السلمي و حل النزاعات بالطرق السلمية الودية بعيدا عن ساحة العنف و القوة و تطبيقا لقواعد القانون الدولي و ميثاق الأمم المتحدة التي تسعى دوما إلى تحقيق السلم و الأمن الدوليين .

ومع ظهور التحولات التي شهدتها المنطقة العربية خصوصا بعد حادثة البوعزيزي في تونس التي كانت بمثابة بداية لموجة التغيير أو ما يصطلح عليه بالحراك العربي الذي خلق حالة من الاستقرار في المنطقة.

و لعل ابرز الأزمات التي لم تعرف طريقا للحل إلى حد كتابة هذه الأسطر نجد الأزمة الليبية لما فيها من تعقيدات فرضتها عدة عوامل و متداخلات تشكل بدورها تهديدات لدول الجوار على رأسها الجزائر بصفة خاصة في استفحال ظاهرة الإرهاب العابر للحدود، انتشار الجريمة المنظمة ، الهجرة غير الشرعية .....الخ، بالإضافة إلى ما يدور في الساحل الإفريقي من أحداث يخلق حالة من الإرباك للسياسة الخارجية الجزائرية بالنظر لحجم التهديدات على الأمن القومي الجزائري مما يستدعي تحرك الدبلوماسية الجزائرية للتعامل مع مثل هذه الضغوطات.

حيث تسعى الدبلوماسية الجزائرية مستندة على تاريخها المعروف بالوساطة الايجابية المحترمة لسيادة الدول و الحياد إلى تبني مقاربة سياسية وفق مبدأ الاستجابة الشرطية للإحداث و التفاعلات الدائرة في مجالها الحيوي لقطع الطريق أمام قوى دولية تتدخل وفق مبدأ براغماتي ، والحد من تداعيات الأزمة الليبية انطلاقا من تجربتها الداخلية في حل الأزمة التي عرفتها سنوات التسعينات فيما يعرف بالمصالحة الوطنية و تجاربها السابقة في تسوية بعض النزاعات .

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في التعرض إلى النشاط الدبلوماسي الجزائري و دوره اتجاه الأزمة الليبية و تفاعله مع الأحداث و التطورات الحاصلة على الساحة الإقليمية التي فرضت نفسها على الأجندة السياسية الخارجية الجزائرية و دفعها إلى التحرك و بعث نشاطها من اجل بسط تسوية سلمية للنزاع الليبي من جهة و الحد من أخطار اللاأمن على حدود مسافتها تفوق 982 كلم^2 .

و تبرز كذلك أهمية الدراسة من خلال تقديم إسهاما علميا حول موضوع دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمات، في ضل وجود شح في الدراسات الأكاديمية في مجال الدبلوماسية الجزائرية وخاصة الحالة الليبية.

أهداف الدراسة :

ترمي هذه الدراسة إلى التحقيق هدف محوري يتمثل في :

- الكشف عن المنحى الذي اتخذته الأزمة الليبية منذ 2011 مع تسليط الضوء على مخرجاتها و المقاربة الجزائرية في حل الأزمة.
- تبيان الدور الذي تلعبه الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية .
- التحقق من مدى احترام والتزام الدبلوماسية الجزائرية لمبادئها الثابتة في ضل التهديدات التي تولدها الأزمة الليبية للأمن القومي الجزائري.

مبررات اختيار الموضوع:

مبررات موضوعية:

يرجع سبب اختيار موضوع دور الدبلوماسية الجزائرية تجاه حل الأزمة الليبية إلى الرغبة في التعرف على مدى جودة الدبلوماسية الجزائرية و مدى احترامها للمبادئ و القيم التي أسس لها بيان أول نوفمبر و كذا الدساتير الجزائرية المتعاقبة على الجمهورية .

معرفة مدى فاعلية الدبلوماسية الدفاعية التي تتبناها الخارجية الجزائرية من خلال الأزمة الليبية و تداعياتها على الأمن القومي الجزائري بحكم القرب الجغرافي و الامتداد الحضاري في المنطقة.

مبررات ذاتية :

الميول الشخصي لدراسة تفاعل الدبلوماسية الجزائرية مع القضايا الإقليمية المتداخلة و طرق تعاملها مع الأحداث لحماية السيادة الوطنية، من جهة ثانية الرغبة في الولوج إلى عالم التحليل السياسي وفق الخطوات العلمية و المنهجية في مجال التخصص.

- **أدبيات الدراسة :**

دراسة قدمتها د /صورية زاوشي بعنوان "امن منطقة شمال إفريقيا في ظل الأزمة الليبية :التحديات و التداعيات 2011-2015" حاولت من خلال الدراسة تتبع مسار الأزمة و إبراز انعكاساتها على دول الجوار الإقليمي خاصة تأثير الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري.

دراسة قدمها كل من د/ زين العابدين معو و أ/راندة حمايدة بعنوان المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية في ضل التهديدات المتجددة ، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، العدد 12 لشهر جانفي 2018.حيث تطرقت الدراسة إلى أهم الأسباب التي كانت وراء تأزم الأوضاع في ليبيا و كذا البحث في تداعيات هذه الأزمة على دول الجوار الإقليمي مع تبيان المجهودات التي قامت بها الجزائر في سبيل تسوية سلمية لهذه الأزمة و الحد من تداعياتها

دراسة سليم بوسكين ، تحولات البيئة الإقليمية و انعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014 مذكرة ماجستير ،جامعة بسكرة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية 2014-2015. حيث تطرق من خلال هذه الدراسة إلى مختلف التهديدات الناتجة عن الانتفاضات الشعبية في دول الجوار الشرقي و تداعياتها على الأمن و استقرار الجزائر حيث تناول الأزمة التونسية و الليبية بدراسة مختلف الاستراتيجيات و الآليات السياسية التي اتبعتها الجزائر لمواجهة التهديدات الأمنية.

إشكالية الدراسة:

لم يكن تاريخ 17 فبراير 2011 عاديا بالنسبة للجارة الشرقية الجنوبية للجزائر بحيث انتقلت إليها مد موجة التغيير أو ما يصطلح عليه بالحراك العربي ، بحيث دخلت ليبيا في صراع داخلي أفضى إلى نهاية حكم مدته 42 عام للزعيم الراحل معمر القذافي بتدخل قوى الناتو، فدخلت ليبيا في حالة من الفوضى بسبب غياب مؤسسات الدولة ، بحيث أن إعادة بناء الدولة لم تكن بتلك الصورة التي عرفتها تونس و مصر. إذ دخلت ليبيا في نفق الصراع الداخلي أطرافه عدة قوى داخلية و خارجية زادت من حدة الأزمة و أصبحت التهديدات التي تولدها مخرجات الصراع عابر للحدود على غرار الجريمة المنظمة انتشار الأسلحة و المرتزقة ، التهريب...الخ نتيجة التراخي الأمني على الحدود من الجانب الليبي الأمر الذي يستدعي تحرك الدبلوماسية الجزائرية تجاه التهديدات القادمة من ليبيا.

بناءا على ما سبق ذكره أحاول من خلال هذه الدراسة التركيز على تفاعل الدبلوماسية الجزائرية مع الأزمة الليبية و ما تشكله من تهديدات على الأمن القومي الجزائري في حالة استمرار الوضع القائم ، و بالتالي سأحاول معالجة الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية في ضل التعقيدات التي تعرفها ؟.

ونحاول أن نفكك الموضوع من خلال عدة تساؤلات التالية:

- ما هي العقيدة التي تتبناها الدبلوماسية الجزائرية تجاه القضايا الإقليمية و الدولية و ما مصدرها؟
- هل الأحداث الجارية في الشأن الليبي لها تهديد مباشر على الأمن القومي الجزائري ؟.
- هل حافظ صانع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية على المبادئ التي رسمها المشرع في التدخل في حل الأزمة الليبية؟
- هل نجحت المقاربة الجزائرية في احتواء الأزمة الليبية.

<u>الفرضيات :</u>

للإجابة على الإشكالية البحثية نقترح جملة من الفرضيات

- يشكل طول شريط التماس بين الجزائر و ليبيا تخوفات قوية لدى الجزائر لما يدور في الداخل الليبي و يدفع الدبلوماسية الجزائرية نحو المساهمة في حل الأزمة.

- النظام الذي تبناه و عمل عليه الزعيم معمر القذافي طوال فترة حكمه و تداخل أجندات سياسية دولية طامعة في ليبيا يحجم من دور الدبلوماسية الجزائرية.
- كلما احترمت الدبلوماسية الجزائرية في سلوكها الخارجي مقوماتها و مبادئها الرامية إلى تشجيع الحلول الداخلية و استبعاد التدخلات الخارجية كلما كان أدائها فعال تجاه تحقيق أهدافها.
- شكلت الأزمة الليبية تحديات جديدة في وجه السياسة الخارجية الجزائرية تستدعى التأقلم وفق ما تقتضيه المصلحة دون التعدي على قواعد القانون الدولي.

منهج الدراسة:

بهدف الإجابة على الإشكالية و التحقق من فرضيات الدراسة اعتمدنا على مجموعة من المناهج و هي على النحو التالي:

- **منهج دراسة حالة :**

من خلال دراسة الأزمة الليبية بمختلف إبعادها و تداعياتها على الأمن القومي الجزائري و تفاعل الدبلوماسية الجزائرية مع التهديدات وفق مبادئ و مقومات تفضي إلى وضع مقاربة عقلانية تهدف إلى جمع الفرقاء و التأسيس لدولة دستورية . و يعتبر منهج دراسة حالة من بين المناهج التي تساهم في جمع و تحليل البيانات عن حالة فردية أو عدة حالات و ذلك بهدف الوصول إلى فهم أعمق للظاهرة المدروسة و ما يشبهها من الظواهر ،بالشكل الذي يؤدي إلى الكشف عن الحقائق و المعلومات الدقيقة عن هذه الحالة .

- **المنهج الاستقرائي:**

بحيث يساعد هذا المنهج على استقراء أوضاع الأزمة الليبية و تتبع مساراتها و انعكاساتها السياسية و الأمنية خاصة بالشكل الذي يسمح بمعرفة مدى الترابط الموجود بين الأحداث الحاصلة في الشأن الليبي و تحرك الدبلوماسية الجزائرية لحل الأزمة الليبية.

- **المنهج الوصفي:**

يدرس المنهج الوصفي الظواهر و خصائصها و علاقاتها و العوامل المؤثرة فيها كما انه يشمل في الكثير من الأحيان على عمليات التنبؤ بمستقبل الظواهر و الأحداث ، و قد ساعدنا هذا المنهج في دراسة و تحليل تحرك السياسة الخارجية الجزائرية إزاء ما يحدث في القضية الليبية.

- **النظريات:**

النظرية الواقعية:

من خلال هذه الدراسة ننطلق من فرضيات النظرية الواقعية التي تساعدنا في إبراز التنافس الأجنبي في المنطقة و فق مبدأ القوة و المصلحة و أهم التداعيات التي تسببها ألازمة الليبية.

اقتراب الدور:

نعتمد في الدراسة على اقتراب الدور قصد إبراز دور السياسة الخارجية الجزائرية في تعاملها مع أحداث الأزمة الليبية و كذلك دورها الإقليمي في المنطقة أمام التحديات التي تواجهها.

الاقتراب النسقي:

حيث يعتبر هذا الاقتراب أسلوب متكامل للبحث و الدراسة و استخداماته كثيرة خاصة في حقول المعرفة العلمية التي تتعقد فيها الظواهر و المتغيرات و تتشابك العلاقات و تتدافع مع بعضها البعض بطريقة يصعب معها تشخيص هذه العلاقات و دراسة تأثيرها المتبادل ، و لهذا نحاول فهم التفاعلات الحاصلة بين الفاعلين على المستويين الإقليمي و الدولي و تأثيرهم على دور الجزائر في حل الأزمة الليبية.

الفصل الأول:

الإطار النظري لدراسة الدبلوماسية الجزائرية

تمهيد :

سنحاول التركيز في هذا الفصل على الدبلوماسية باعتبارها أحد وسائل إدارة الصراع بطرق سلسة وسلميه، بعيدا عن لغة العنف والسلاح وهذا ما تركز عليه الجزائر في التدخل لمعالجة الأزمات من خلال عدة محددات ترسم خطة النظام السياسي تجاه البيئة الدولية.

المبحث الأول: ماهية الدبلوماسية:

باعتبار الدبلوماسية وسيلة ذات أهمية كبيرة في إدارة الصراعات في الساحة الدولية، سوف نسعى لتعريفها وإبراز تاريخ ظهورها من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: أصل وتعريف الدبلوماسية:

أولا- أصل كلمة الدبلوماسية:

الدبلوماسية كلمة ذات أصل يوناني قديم، تعني الوثيقة المطوية Diplôma التي يتبادلها رؤساؤهم في علاقاتهم الرسمية، وهي مشتقة من كلمة Diplôme والتي تعني الوثيقة أو الشهادة الرسمية التي تصدر من الشخص الذي بيده السلطة العليا للبلاد، وتمنح لحاملها امتيازات حيث يذكر في الوثيقة المبعوث والمهمة الموكلة له. كما تطلق على التصاريح التي كان يصدرها القاضي لبعض الإفراد.

تطورت كلمة الدبلوماسية من اليونانية إلى اللاتينية ثم العربية استعملت الكلمة في معنيين:

- تعني الشهادة الرسمية أو الوثيقة التي تتضمن إسم الموفد أو المبعوث والجهة الموفد إليها والتوصيات الصادرة من الحاكم.
- كذلك تركز على طباع المبعوث أو السفير.

استعملت كذلك الدبلوماسية في اللغة اللاتينية بمعنى الرجل المنافق ذو الوجهين.[1]

لقد ألف الناس على استخدام كلمة الدبلوماسية استخداما يعوز الكثير منه الدقة. فقسم يستخدم الدبلوماسية لتعطي مفهوم السياسة الخارجية، و قسم آخر يستخدم الاصطلاح ذاته ليشير إلى حسم الخلافات التي قد تنشأ بين الدول المختلفة عن طريق المفاوضة أو التفاوض. كما نجد قسما آخر من الناس يستخـــــــدم

[1] فاطمة الزهراء حاجي، **البعد الإعلامي في الدبلوماسية الجزائرية منذ1975 دراسة حالة تصفية الاستعمار بالصحراء الغربية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2014، ص 21.

اصطلاح الدبلوماسية ليشير إلى الاختصاص كالقول دبلوماسي أي ذو اختصاص في علم و فن الدبلوماسية .و مازال هناك قسم آخر من الناس يستخدم هذا الاصطلاح ليدل به على الموهبة و النباهة.[2]

وقد اتسع مدلول الدبلوماسية بمرور الزمن حتى شملت الإتفاقات والمعاهدات. وقد توطد هذا المفهوم مع ولادة أول بعثة دبلوماسية دائمة وتطور مع تطور الدولة القومية حيث بدأ يستخدم أول مرة مصطلح دبلوماسية و صفة دبلوماسي في نهاية القرن 18 و خاصة مع مؤتمر فيينا لعام 1815، حيث توسع هذا المفهوم ليشمل تسيير العلاقات السياسية ما بين الدول و إداراتها و كل ما يتعلق بها من مؤسسات و كادر بشري.[3]

ثانيا- تعريف الدبلوماسية :

يطلق لفظ الدبلوماسية على أسلوب معين في التعامل، يتصف بالحيطة والحذر واللباقة والقدرة على المراوغة للتخلص من المأزق مع القدرة على الوصول إلى الأهداف المرجوة دون أن يكون ذلك مثيرا لحفيظة أو نقمة الآخرين. كما يستخدم لفظ الدبلوماسية في الإشارة إلى السياسة الخارجية.

و تحمل الدبلوماسية عدة تعاريف:

منهم من يرى بأنها تجمع بين العلم والفن، فهي **كعلم** يقوم على معرفة العلاقة القانونية والسياسية لمختلف الدول ومصالحها المتبادلة والتقاليد التاريخية والشروط المتضمنة في المعاهدات. أما **كفن** فهي إدارة الشؤون الدولية، حيث تتضمن أهلية التنسيق وقيادة ومتابعة المفاوضات السياسية بالمعرفة.[4]

أما الدبلوماسية من حيث موضوعها فإن العلاقات بين الجماعات الإنسانية بقدر ما تقوم على التعايش فهي لا تخلو من نزاعات المصالح والنزوع إلى السيطرة على الآخر، ولذلك فان الموضوع الأساسي للدبلوماسي يتمثل في إنهاء النزاعات بالطرق السلمية، فالدبلوماسية قديمة قدم تشكل المجموعات البشرية وسيادة العلاقات في ما بينها والتي لم تكن دوما مبنية على التعايش وهذا ما دفعها لإيجاد وسائل للتقارب وتفادي التنافر و التقاتل.[5]

---

[2] فاضل زلي محمد،الدبلوماسية الجزائرية في النظرية و التطبيق،ط2،(العراق:سلسلة الكتب الحديثة)، 1968، ص ص 9-10.

[3] يحي السعيدي، **الوظيفة الدبلوماسية ودورها في تفعيل العلاقات الدولية، مجلة كلية العلوم الإسلامية –الصراط–** (العدد التاسع)،جويلية 2004، ص 330.

[4] فاطمة الزهراء حاجي، مرجع سابق، ص 20.

[5] زينب رحوال،**دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة في الساحل الإفريقي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر علوم سياسية، تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، جامعة عبد الحميد بن باديس ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، مستغانم، 2017، ص10.

عرف" ارنست ساتو" الدبلوماسية على أنها استعمال الذكاء والكياسة في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة.

أما "شارل كالفو" فعرف الدبلوماسية بأنها علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول وما ينشأ عنها من مصالح متبادلة كما يرى بأن الدبلوماسية تنشأ عن مبادئ القانون الدولي والنصوص والمعاهدات والإتفاقيات والقواعد والتقاليد واعتبر" كالفو "بأن الدبلوماسية ضرورية لقيادة شؤون العامة ومتابعة المفاوضات.

ويعرف "فودار" الدبلوماسية بأنها تمثيل الحكومة ومصالح البلد اتجاه الحكومات والبلدان الأجنبية والسهر على حقوق الوطن ومصالحه كما أنها إدارة الشؤون الدولية وإدارة المفاوضات سياسية أو متابعتها وفقا للتعليمات الصادرة بشأنها.

وعرف الدكتور "عدنان بكري "الدبلوماسية بأنها عملية سياسية تستخدمها الدولة في تنفيذ سياستها الخارجية في تعاملها مع الدول والأشخاص الدوليين الآخرين وإدارة علاقاتها الرسمية بعضها مع بعض ضمن القانون الدولي.

كما عرفها الدكتور «سموحي فوق العادة" في كتابه "الدبلوماسية والبروتوكول" على أنها فن تمثيل الحكومة ورعاية مصالح البلاد لدى الحكومات الأجنبية.

كما عرفها على أنها مجموعة من القواعد و الأعراف والمبادئ الدولية التي تهتم بتنظيم العلاقات القائمة بين الدول والمنظمات الدولية.[6]

عرفها الدكتور سهيل حسين الفتلاوي بأنها علم و فن تمثيل مواقف أشخاص القانون الدولي في علاقاتها الخارجية عبر أجهزة مخصصة يطلق عليها البعثات الدائمة أو المؤقتة.

كما عرفها الدكتور غازي حسين صبارني بأنها علم العلاقات بين أشخاص القانون الدولي العام ،أي الدول و المنظمات الدولية للحفاظ على مصالحها المتبادلة ، و فن مثيلها و إجراء المفاوضات ،فهي وسيلة تطبيق القانون الدولي العام.[7]

تعرف الدبلوماسية بأنها الأداة الأساسية التي يتم من خلالها تنفيذ الأهداف و الاستراتيجيات و التكتيكات الواسعة للسياسة الخارجية للدولة ، وقد عرفها كوهن بأنها الطريقة التي تحدد بها الدول أهداف سياستها

[6] فاطمة الزهراء حاجي، مرجع سابق، ص ص 24-25.

[7] وسيلة بوحية، **دور الدبلوماسية الجزائرية المعاصرة في تكريس و تعزيز الحل السلمي للنزاعات الدولية و الإقليمية**،حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 02 ،(مجلد02)، 2020 ، ص 140.

الخارجية و تنسق جهودها للتأثير على قرارات و سلوك الحكومات و الشعوب الأخرى من خلال الحوار و المفاوضات وغيرها من التدابير بلا حرب أو عنف، ووصفها بأنها "غرفة محرك" العلاقات الدولية.[8]

المطلب الثاني: أنواع الدبلوماسية ووظائفها

الدبلوماسية كأداة للسياسة الخارجية لم تعد بذلك النمط التقليدي المنحصر في شخصية السفير أو نشاط البعثة الدبلوماسية فمختلف الأحداث الدولية ولدت أشكالا وأنماطا مختلفة للدبلوماسية.

أولا- أنواع الدبلوماسية

أ- الدبلوماسية الثنائية أو التقليدية:

هي أقدم صور العمل الدبلوماسي، ويقصد بها تنظيم العلاقات بين الدول على أساس مفاوضات ثنائيه بينهما، والدبلوماسية الثنائية تغطي العلاقات بين زوج من الدول في جميع مجالات العلاقات الدولية. وتمارس الدبلوماسية الثنائية، رغم تدنها في بعض الأحيان، ما بين الدولة الموفدة والدولة المضيفة عبر بعثات دبلوماسية تقليدية، أي عبر سفارات معتمدة في الخارج، والتي نظمت مهامها و روعيت حصاناتها وامتيازاتها بما يتماشى مع حسن تأديتها لمهامها من خلال اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961.[9]

ب-دبلوماسية المنظمات الدولية:

تعرف دبلوماسية المنظمات الدولية كذلك بالدبلوماسية الشعبية، الدبلوماسية العامة، الدبلوماسية الإعلامية. ويظهر جليا دورها من خلال جهود المنظمات الجماهيرية والمؤسسات غير الرسمية كالنقابات و الإتحادات، من خلال التنسيق الذي يكون مع نظيراتها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

كما أن هذا النوع من الدبلوماسية يمتاز بتفاعله مع الحكومات الديمقراطية التي تؤمن بالمشاركة السياسية والتعددية الحزبية، بحيث تسعى دوما للدفاع عن القضايا وحمايتها من خلال التنسيق بين مواقفها. [10]

---

[8] نجم عبد خلف خلف و نورية بن بوزيد، **فاعلية الدبلوماسية العامة الجزائرية على التويتر**، مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية،العدد02، (مجلد05) (تاريخ النشر 10-07-2021)، ص 465.

[9] زينب رحوال،مرجع سابق ،ص 14.

[10] فاطمة الزهراء حاجي، مرجع سابق، ص ص 27،28.

ج- دبلوماسية المؤتمرات الدولية:

تتسم الدبلوماسية الحديثة بظاهرة جديدة هي كثرة المؤتمرات الدولية، حتى أنها تتكرر خلال الشهر الواحد للتشاور في مشكلة أو لإتخاذ موقف مشترك إزاء قضية ما.

تمتاز هذه الدبلوماسية بأنها مؤقتة ودائمة في نفس الوقت لأنها تتم عبر وفود لدول وأشخاص دوليين، كما تعقد في زمان ومكان محددين لبحث قضية ما من القضايا الدولية المختلفة، وكمثال: افتتاح الجمعية العمومية للأمم المتحدة أو مؤتمرات القمة أو وزراء خارجية أو مؤتمرات دولية عامة، ويتم انعقادها بناء على دعوة الدولة أو المنظمة الدولية.

سواء كانت هذه المؤتمرات سياسية أو إقتصادية أو عسكرية، فإن العمل فيها يخضع لأسلوب يختلف جذريا عن الدبلوماسية الثنائية التقليدية، فإذا كانت الاتصالات التي تجري بين أعضاء المؤتمر قد تكون ثنائيه أو سرية، فإن الكثير من المناورات الدبلوماسية تجري علنية لإشراك الرأي العام فيها ولتأثير على الرغبة في الاستفادة من ذلك في توجيه سياسات الدول، كما أن العمل في المؤتمر عمل جماعي يخضع للتصويت وتكون نتائجها علنية.[11]

د- البعثات الدبلوماسية الخاصة:

تمارس عبر بعثات خاصة تقوم بمهمة محددة تفاوضية أو تمثيلية من خلال وفود أو أشخاص تسافر لمدة مؤقتة و تعود إلى بلدها، ويكتسي هذا النوع من الدبلوماسية أهمية بالغة لما لها من نتائج في تنمية العلاقات الودية بين الأمم رغم الاختلاف الحاصل في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وضمانا لفاعلية في هذا النوع من الدبلوماسية أصدرت الأمم المتحدة اتفاقية دولية عامة سميت "باتفاقية البعثات الدبلوماسية عام 1969".[12]

هـ- دبلوماسية القمة، الدبلوماسية المباشرة:

يمارس هذا النوع من الدبلوماسية من خلال الإجتماعات والمؤتمرات التي يعقدها رؤساء الدول لمناقشة قضية دولية.[13]

---

[11] زينب رحوال، مرجع سابق،ص 15.

[12] نفس المرجع، ص 16.

[13] المرجع نفسه ،نفس الصفحة.

إذ تم عقد أول قمة أوروبية عام 1815، توصل المؤتمرون إلى مجموعة من المعاهدات والإتفاقيات الثنائية والجماعية، ويعتبر هذا النوع من أعلي مراحل الدبلوماسية لما له من دقة من حيث الإعداد لها والذي يكون من طرف مختصين.[14]

ثانيا–وظائف الدبلوماسية:

تكتسي الوظيفة الدبلوماسية اليوم أهمية بالغة إذ تحتل الموقع البارز والأساسي في مسار تطور العلاقات الدولية، ذلك أن الإتصال المتبادل بين الدول هو روح الحياة الاجتماعية، وإذا كانت مقتضيات الحياة في المجتمعات الإنسانية الداخلية تدفع الإنسان إلى الإتصال بغيره من أجل إشباع حاجاته، فان الحياة في المجتمع الدولي تتطلب نفس الشيء.

إن مقتضيات الحياة الدولية تجعل الإتصال وتبادل العلاقات فيما بين الدول والمنظمات ضرورة أساسية لتحقيق وحماية المصالح المتبادلة فيما بينها، هذه المصالح تتمثل أساسا في مصالح اقتصادية اجتماعية وعلمية وثقافية وحتى عسكرية في بعض الأحيان، وغير ذلك من المجالات التعاون، لذلك كانت الوظيفة الدبلوماسية الأداة الفعالة والوسيلة المناسبة لبعث هذا التعاون، وتفعيل هذه العلاقات خدمة للمصالح المشتركة.[15]

لقد حدد جينيه Genet، في بداية الثلاثينات من هذا القرن ثلاث وظائف أساسية للشخص الذي يقوم بعبء النشاط الدبلوماسي وهي:

1– **الحماية:** أي حماية مصالح الدول وحماية مصالح رعاياها والسهر على مراقبة معاهدات وقواعد قانون البشر.

2–**المفاوضة:** المفاوضة حول المواضيع والأهداف الأكثر تنوعا واختلافا وتكون المفاوضات أحيانا من أجل استدراك منازعات وأحيانا للتخفيف منها وأحيانا أخرى من أجل ترتيب أوضاع الماضي ومعالجة أوضاع المستقبل.

3–**المراقبة:** أي مراقبة كل ما يمس مصالح الدول في علاقاتها المتبادلة، بمعزل عن المصالح الخاصة أو مصالح الأحزاب.

[14] نفس المرجع، ص 29.

[15] يحي السعيدي، مرجع سابق، ص328.

غير أن الدبلوماسية الحديثة لم تعد قائمة على هذه الوظائف التقليدية الثلاثة بل أصبحت ميدانها ونظامها أوسع.[16]

وتتحقق ممارسة الدبلوماسية من خلال مرحلتين جوهريتين:

تتمثل **المرحلة الأولى** في السعي نحو تجميع عناصر الإتفاق أو التوافق والإختلاف في المواقف والمصالح وجهات النظر، وهي مرحلة تحتاج إلى إدراك كامل باتجاهات العلاقات والمصالح بين الدول المعنية وخفاياها المختلفة.

ثم يأتي بعد ذلك دور **المرحلة الثانية** المتمثل في الوصول إلى الإتفاق وتسوية الخلافات والتنسيق في المواقف وهي المرحلة التي تعتمد على إتقان فن الإتصال مع الآخرين أي فن الدبلوماسية.[17]

- **وظائف الدبلوماسية في الأطر العامة:**

ويمكن تلخيص وظائف الدبلوماسية في الأطر العامة التالية:

1 تمثيل الدولة المفيدة لدى الدولة الموفد إليها، فعضو الدبلوماسية ممثل لدولته يتصرف باسمها ويعبر عن إرادتها ورغبتها، ويعمل على حقوقها وحماية مصالحها كما يمثلها في المناسبات والحفلات والإستقبالات التي تجري في الدولة الموفد إليها.

2-حماية مصالح الدولة الموفدة ومصالح رعاياها ضمن الحدود التي يقرها القانون الدولي، وتتمثل هذه الحماية في التدخل بالطرق الدبلوماسية لدى سلطات الدولة الموفد إليها للحفاظ على هذه المصالح.

3-التفاوض على كافة المسائل التي تهم الدولة الموفدة، ويجري هذا التفاوض عادة مع وزير خارجية الدولة الموفد إليها. ومن النادر أن يتم هذا التفاوض مع رئيس هذه الدولة، ويتجه التفاوض نحو التوفيق بين واجهات نظر الدبلوماسية.

ووظيفة التفاوض هي من أهم الوظائف الدبلوماسية، حيث يكمن فن هذه الوظيفة في الوصول إلى الأهداف بأكبر قدر ممكن من المكاسب وبأقل قدر ممكن من الخسائر، بمعنى آخر يكمن فن المفاوضة في تحقيق وتأمين المصالح بأكبر قدر ممكن من النجاح وبأقل قدر ممكن من التنازلات.

4-استطلاع الأحوال والتطورات في الدولة الموفد إليها بجميع الوسائل المشروعة، وتقديم التقارير اللازمة عنها إلى حكومة الدولة الموفدة، وتبدو أهميه هذه الوظيفة من حيث أن موقف الدولة الموفدة من الدولة الموفد إليها يتحدد أساسا تحت تأثير العديد من الإعتبارات السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها.

[16] نفس المرجع ، ص ص ، 343-345.

[17] المرجع نفسه، ص 348.

ومن هنا تبرز أهمية تتبع الحوادث والتطورات في الدولة الموفد إليها، و هي مهمة يتعهد بها عضو الدبلوماسية مبتعدا في مباشرتها عن الوسائل غير المشروعة كالتجسس أو الرشوة مثلا.

5- تعزيز العلاقات الودية بين طرفي الدبلوماسية و إنماء علاقاتهما الاقتصادية والثقافية والعلمية.

6-وفي دبلوماسية المنظمات الدولية تتركز أهم وظائف الدبلوماسية في التمثيل وتوطيد الإتصالات والتفاوض والتحقق من الأنشطة التي تجري داخل المنظمة والتقرير عنها وكفالة المشاركة الايجابية في هذه الأنشطة، وترقية التعاون من أجل تحقيق الأهداف والمبادئ التي يرنو إليها التنظيم الدولي، بالإضافة إلى إبراز وجهات نظر الأطراف المعنية في كل ما يناقش من مسائل.[18]

المبحث الثاني: أسس الدبلوماسية الجزائرية

تتصف الدبلوماسية الجزائرية بمجموعة من السمات و المبادئ و المرتكزات يمكن من خلالها تفسير تحرك الفاعل في السياسة الخارجية الجزائرية على المستوى الإقليمي و الدولي لتحقيق أهداف الدولة و مصالحها في الخارج و هذا ما سنركز عليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية

الجزائر اعتمدت الجزائر منذ استقلالها على سياسة خارجية قائمة على مبادئ ثابتة تم تدوينها في وثيقة طرابلس و التزمت بها الدساتير المتعاقبة على الجزائر ووردت في ميثاق الجزائر الذي تم تبنيه بعد استفتاء 1976 الذي أقر أن السياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الداخلية.[19]

في ظل كل الأحداث والتطورات التي عرفتها الساحة الداخلية والدولية يمكن ذكر جملة من المبادئ التي تحكم السلوك الدبلوماسي الجزائري:

[18] نفس المرجع، ص ص 346-347.

[19] AminaMernache,**la politique algérienne la nostalgie d une gloire perdu dynamique International**.ISSN ,2015,4646,paris,N07, octobre2012,P1.

1- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

إن مبدأ عدم التدخل في المبادئ الراسخة في قواعد القانون الدولي لاسيما جاء في المادة الثانية من الفقرة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة الذي يعتبر من المبادئ التي تقوم عليها المنظومة الدولية، والجزائر من بين البلدان التي تحاول دائما أن تحترم القانون الدولي وما يتعلق بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها خاصة ما تعلق الأمر بدول الجوار، و ما تمر به من تحديات أمنية إلا إذا ما طلب منها التدخل عن طريق الوساطة لحل بعض الأزمات الداخلية لدول الجوار والتي تحافظ فيها الجزائر على نفس المسافة المتساوية بين أطراف النزاع وهذا أكسبها لعب أدوار رئيسية في عده أزمات.[20]

2- مبدأ حل النزاعات بين الدول المتجاورة بطرق سلمية وعدم اللجوء إلى القوة:

لقد تم النص على هذا المبدأ في ميثاق الأمم المتحدة وفحواه ضرورة امتناع الدول عن استغلال القوة أو التهديد بها في علاقتها الدول، كما جاء النص في الميثاق ذاته على ضرورة فض النزاعات الدولية بالوسائل السلمية كالمفاوضات، الوساطة، التحكيم والتوفيق، ثم التسوية القضائية من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. والدبلوماسية الجزائرية أدرجت هذين المبدأين ضمن أولوياتها، وذلك من خلال دفع عجلة التعاون وتعزيز سبله فيما يتعلق بالوقاية وحل النزاعات بالطرق السلمية سواء في إطار التفاوض المباشر أو في إطار المنظمات الدولية والإقليمية. ولقد ساهمت الدبلوماسية الجزائرية في هذا المجال في حل واحتواء الكثير من النزاعات الدولية والإقليمية[21].

لقد جاء في المادة 29 من الدستور 1976 تتمتع الجمهورية الجزائرية طبقا لمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية ،عن اللجوء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحرياتها وتبذل جهدها لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، وهذا ما أعطى السياسة الخارجية الجزائرية بعدا مهما في معالجة القضايا الدولية خاصة النزاعات الدولية والنزاعات الثنائية وثقة كبيرة من المجتمع الدولي حيث توصلت الجزائر لحل العديد من النزاعات الدولية كالنزاع الإيراني العراقي والنزاع الإريتري الإثيوبي.[22]

---

[20] لخضر رابحي،**الجزائر ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول لظل للتحديات الراهنة**،مجله الدراسات القانونية والسياسية، قسم الحقوق جامعة عمار ثليجي،الأغواط، ص 157.

[21] كريم رقولي،**الدور الإقليمي للدبلوماسية الجزايرية في تسوية النزاع الليبي مند 2011**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني،العدد01،(مجلد06)، جانفي 2021، ص 489.

[22] راوية تبينة،**السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة الليبية 2011-2019** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2018- 2019، ص ص12-13.

3- دعم الشعوب في تقرير مصيرها:

يعد الوقوف إلى جانب الحركات التحررية بغية الحصول على استقلالها عنصرا إضافيا وفق التصور الجزائري لعلاقة حسن الجوار. لذلك نجد الجزائر دوما تسعى جاهدة لأجل دعم حركات التحرر في العالم دون أي قيد.

ويظهر هذا المبدأ جليا في كافة الدساتير الجزائرية منذ الاستقلال إلى غاية الوقت الحالي، ففي دستور 1963 ركز في مقدمته على أن الجزائر تحتوي على سياسة دولية قائمة على قاعدة من الإستقلال والتعاون الدولي ومناهضة الإستعمار والمؤازرة الفعلية للحركات التحررية في العالم من أجل التحرير الوطني والاستقلال .نفس الشيء بالنسبة للدساتير التي جاءت فيما بعد على غرار دستور 1976 ودستور 1989 والدستور الذي جاء عام 1996و التي تنص صراحة كلها بتضامن الجزائر مع كل الشعوب في كفاحها من أجل تحريرها السياسي والإقتصادي والحق في تقرير المصير وضد كل تمييز العنصري [23].

وهذا ما نصت عليه المادة 92 من الدستور التي تعتبر الكفاح ضد الإستعمار الجديد والإمبريالية والتمييز العنصري محورا أساسيا للثورة ، حيث نجد أن الجزائر تعمل على دعم حركات التحرر في العالم وهذا امتداد للثورة الجزائرية التي كافحت لأجل استقلالها، وبالتالي فإن دعم حركات التحرر يدخل ضمن السياسة الوطنية للجزائر كما جاء في المادة السابقة، ويؤكد أيضا على محاربة التمييز العنصري والإمبريالية بكل أنواعها وهذا ما عملت عليه الجزائر خاصة في التسعينات من القرن الماضي، عندما ساهمت في محاربة نظام التمييز العنصري في جنوب إفريقيا وطردها من الجمعية العامة بسبب تمييز عنصري في الجمعية العامة للأمم المتحدة. [24]

4- ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود المورثة عن الاستعمار:

تعتبر مرجعية هذا المبدأ جوهرية ويعود ذلك لخصوصية القارة الإفريقية ولقيمية الثورة الجزائرية، ورثة القارة السمراء حدودا مفروضة من الإستعمار و ناضلت لتؤسس عليها دولتها المستقلة، فليس من الواقعية العودة إلى حدود غير واضحة ولو كانت ذات مرجعيه تاريخية، والجزائر سقت أرضها بدماء شهدائها لتنعم بالحدود الراهنة والمقررة من طرف المعمر وبدون تنازل. ولعل حرب الرمال خير دليل على أهمية التمسك بهذا المبدأ من أجل استقرار العلاقات بين دول القارة.

[23] كريم رقولي، مرجع سابق، ص ص489 -490.

[24] راوية تبينة، مرجع سابق، ص ص 13 – 140.

تتمثل حيوية هذا المبدأ للدول المعنية اعتباره سببا رئيسيا في إرساء مبادئ حسن الجوار والتعاون الدولي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول كما يعتبر سببا لدعم الشعوب الراغبة في تقرير مصيرها ويعتبر هذا المبدأ من المداخل المفسرة للنزاع الصحراوي المغربي ومن الركائز التي تساعد الشعب الصحراوي على إثبات حقوقه الترابية والسياسية. [25]

المطلب الثاني :سمات الدبلوماسية الجزائرية:

تتسم السياسة الخارجية الجزائرية بمجموعة من السمات التي ظلت لاصقة بها والتي تفسر السلوك الخارجي للدبلوماسية الجزائرية ومن هذه السمات نذكر:

1-دور العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية:

اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بسيطرة العوامل الشخصية فيها إلى حد كبير وذلك راجع لتجربتها في الممارسة بعد الإستقلال، حيث لوحظ سيطرة مؤسسة الرئاسة على حقل السياسة الخارجية تخطيطا وتنفيذا منذ الاستقلال، جراء منح الدساتير الجزائرية سلطات واسعة للرئيس في تحديد وتوجيه سياسة الداخلية والخارجية للبلاد، بداية بأول دستور جزائري وهو دستور 1963 الذي تنص مادته الثامنة والخمسون بمنح الرئيس حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسييرها وتنسيق السياسة الداخلية والخارجية للبلاد ، و استمر دستور 1976 الذي بموجبه يقرر الرئيس السياسة العامة للأمة و قيادتها و تنفيذها ، أما دستور 1989 فنصت المادة 74 منه إن رئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية للأمة و يوجهها و بذلك فانه يعين سفراء الجمهورية و المبعوثين فوق العادة إلى الخارج ، و ينهي مهامهم و يتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب و أوراق إنهاء مهامهم ، ونفس الشيء نلحظه في دستور 1996 من خلال ما عبرت عنه المادة 77 . و إذا كانت سيطرة الرئاسة على صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية من الناحية الدستورية ، فإنها تسيطر عليها كذلك من الناحية الفعلية . باعتبار المؤسسة العسكرية احد الفواعل الهامة في السياسة الداخلية ، لكنها في صنع السياسة الخارجية ليست

[25] عبد الكريم جمال،**دور الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل حق الشعوب في تقرير مصيرها**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية(17-6-2018)، جامعة الجلفة، ص 265.

كذلك بحكم نقص خبرتها في الشؤون الخارجية و الدبلوماسية ، إلا فيما يتعلق بالقضايا التي تهدد الأمن القومي الجزائري. [26]

و بالتالي فئن سلوك السياسة الخارجية الجزائرية تتغير بتغير الرؤساء و هذا ما يبرر تقد السلوك الخارجي أحيانا و تأخره أحيانا نتيجة للأولويات و الاهتمامات التي يوليها الرؤساء المتعاقبون على الجزائر ومن هنا نجزم بسيطرة شخصية الرئيس على قرارات السياسة الخارجية فهو الذي يصنعها و هو الذي ينفذها.

2-الطابع الأزموي في السياسة الخارجية الجزائرية

إن السياسة الخارجية الجزائرية تتسم بالنشاط المكثف في ظل الأزمات بينها يصيبها الجمود عندما تكون البلاد في مرحله الإستقرار منذ الثورة التحريرية والدبلوماسية الجزائرية اتسمت بالحركية والنشاط من أجل التخلص من الأزمة الاستعمارية والتعريف بالقضية الجزائرية في المحافل والمنابر الدولية واستمر النشاط الدبلوماسي إلى غاية انقلاب هواري بومدين على الرئيس أحمد بن بله في 19 جوان 1965، الذي عارضت عليه العديد من دول العالم الثالث في حين تحفظت البعض عليه و البعض واجهه بالتجاهل أو التريث.[27] و لذلك كان لزاما على الدبلوماسية الجزائرية ان تنشط في الخارج بشكل مكثف لإعادة كسب الشرعية من جديد، و مع القيام بعقد بعض المؤتمرات الدولية على غرار مؤتمر مجموعة 77 علم 1967 و مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية تمكنت الجزائر من استعادة مكانتها على مستوى العالم الثالث.

بعد ذلك عادت الجزائر إلى عزلة شديدة انفجار النزاع في الصحراء الغربية وموقف الجزائر منها حيث اعتبرت أن القضية الصحراوية قضية حق الشعب في تقرير مصيره، هذا ما أدخلها في نزاع مع المغرب لكن الجزائر نجحت في تغيير مواقف العديد من الدول حول هذه القضية. لتشهد بعد ذلك أزمة أمنية وسياسية خانقة في فترة التسعينات أو ما يعرف بالعشرية السوداء ، حيث أدت هذه الأخيرة إلى تراجع شديد في النشاط الخارجي الجزائري وصل إلى حد الجمود. لكن بعد ما جاء عبد العزيز بوتفليقة بدا نشاط السياسة الخارجية يعود وبدأت الجزائر تعود إلى الساحة الدولية شيئا فشيئا خاصة في إفريقيا.[28]

---

[26] سليم العايب ،**الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الافريقي** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية جامعة الحاج لخضر ،كلية الحقوق قسم العلوم السياسية ، باتنة ،2011،ص 36.

[27] محمد الأمين بن عائشة، **قراءة في الدبلوماسية الجزائرية مقاربة جيوستراتيجية ، دراسة حالة مالي**،جامعة الجزائر 03 ،ص 16.

[28] سليم العيب، مرجع سابق، ص 37.

لتصطدم الدبلوماسية الجزائرية فيما بعد بعدة أزمات على الساحة الإقليمية خاصة منطقة الساحل و تداخل عناصر الحل نظرا لوجود قوى دولية و إقليمية تسعى لتغييب الجزائر من الساحة الإقليمية و لعب الأدوار الرئيسية في مجالها الحيوي.

3-طابع الحياد في السياسة الخارجية الجزائرية:

موضوع الثورة التحريرية والجزائر اتسمت في نشاطها الخارجي بطابع الحياد في العلاقات الخارجية للحركة الوطنية مع الخارج فقط لازم معظم رواد هذه الأخيرة الحيادية إزاء الأحداث التي كان يشهدها العالم وكذلك التي شهدتها الساحة العربية والمغاربية، وبتكريسها للنشاط الخارجي حافظت على هذا التقليد بحيث لم تتدخل في شؤون الداخلية للدول العربية ولم تخرج في الخلافات العربية العربية. كما ابتعدت والتزمت الحذر من سياسة التحالفات التي قامت بها دول العالم مع القوى الغربية مما أكسبها الإحترام والتقدير لدى معظم الدول. [29]

بعد الاستقلال بقيت الجزائر تحافظ في سياستها الخارجية على طابع الحياد حيال كل النزاعات واللازمات الدولية، ما لم يتعلق ذلك بحركة التحرر وهذا ما اكسبها هيبة وسمعة طيبة في العالم، وجعل توساطتها تقبل من طرف أطراف الصراع الذين قدمت وساطتها بينهم. فقد عرضت الجزائر وساطتها لحل نزاعات وخلافات عربية – عربية وقبلت وساطتها وتوجت بحل النزاعات والخلافات بين كل من ليبيا وتونس و بين مصر وليبيا وبين الفصائل الفلسطينية، إذ كانت النزاعات التي تظهر بين الدول العربية ودول الجوار الأخرى تؤدي إلى وقوف معظم الدول العربية وراء الطرف العربي ضد الطرف الأخر، فان الجزائر تتسم سياستها الخارجية بالحياد حتى وان تعلق الأمر بالنزاعات التي يكون احد أطرافها عربيا و الطرف الآخر غير عربي.[30]ذلك جعل من دبلوماسياتها تحتل موقعا مؤثرا سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

---

[29] احمد بن فليس،**السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت المتغيرات 19541962**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات، كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر 3 ،2007،ص 79.

[30] سليم العايب،مرجع سابق ، ص 40.

المبحث الثالث : محددات الدبلوماسية الجزائرية وأدوارها الإقليمية و الدولية.

سنتعرف من خلال هذا المبحث عن المحددات التي توجه السياسة الدبلوماسية الجزائرية في تفاعلاتها مع البيئة الخارجة و معرفة أهم الأدوار التي تقوم بها على المستوى الإقليمي و الدولي.

المطلب الأول: محددات الدبلوماسية الجزائرية

أولا– المحددات الجيوبوليتيكية:

يؤدي المحدد الجغرافي للدولة من حيث الموقع و المساحة من جهة و الموارد من جهة أخرى دورا مهما في سياستها الخارجية، و من أهم المؤثرات الجغرافية في سياسة الدولة هي وجودها في منطقة مهمة من الناحية العسكرية و الاستراتيجية و الاقتصادية بحيث يمنحها قوة و فعالية في سياستها الخارجية إذا تمكنت من استغلال الجيد لهذه الموارد.[31]

فالجزائر تحتل موقعا متميزا في المنطقة العربية والإفريقية، فهي تقع وسط شمال غرب القارة الإفريقية بين خطي طول 9 غرب غرينتش و 12 درجه شرقا، وبين دائرتي عرض 19 درجه مئوية 37 درجة شمالا، وبهذا تكون في الموقع الإستراتيجي تتوسط القارات الأربعة. إفريقيا، أوروبا، آسيا، أمريكا، وتربط بين الضفة الشمالية والجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط بامتدادها الجغرافي من البحر المتوسط شمالا إلى عمق القارة الإفريقي، وتحدها سبع دول مجاورة، فهذا الموقع الوسط الذي تحتله يجعلها قريبة من كل القارات المذكورة مما يسهل التواصل معها، كما أن انفتاحها على البحر الأبيض المتوسط وامتدادها إلى عمق القارة الإفريقية يجعلها همزة وصل بين إفريقيا و أوروبا، وتتوفر الجزائر أيضا على واجهة بحرية بمسافة 1200 كيلومتر من الشرق إلى الغرب على البحر الأبيض المتوسط، الذي يعتبر الممر الأساسي للسفن والبواخر من وإلى مختلف المناطق مما يعطيها هامشا معتبرا للمساهمة في التجارة الدولية.

[31] سهام مقراني ،**السياسة الخارجية الجزائرية تجاه النزاع في ليبيا**،مذكرة تكميلية لنيل شهادة ماستر تخصص دراسات أمنية و متوسطية،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة آم البواقي ، 2015–2016 ، ص 31.

كما أن اتساع المساحة الجغرافية يوفر للدولة عمقا استراتيجيا للدفاع أمام الغزو الخارجي، والجزائر تحتل المرتبة العاشرة بين الدول العالم من حيث المساحة، والأولى إفريقيا وفي العالم العربي، وهذا ما أعطاها عمقا استراتيجيا متميزا، ففي العصور القديمة لم يتمكن الغزاة من الرومان والوندال والبيزنطيين من إحتلال التراب الوطني واضطروا للتحصن على السواحل أو في المناطق القريبة منها، وعلى الرغم من تطور الأسلحة في القرن الماضي فقد تطلب احتلال القسم الشمالي من الجزائر حوالي 18 عام، واستمرت المقاومة الموزعة على مختلف مناطق البلاد حوالي قرنا من الزمن، كما أن التضاريس الجغرافية تؤثر في مركزها الدولي، وفي نوعية التهديدات الخارجية التي يمكن أن توجه إليها، فمن الصعب على القوى الخارجية أن تبسط سيطرتها على الدول ذات التضاريس الجبلية الوعرة، حيث كانت إحدى عناصر عدم قدرة الدولة العثمانية بسيطرتها على الدولة الصفوية الفارسية منذ أوائل القرن 16، رغم سيطرتها على معظم أنحاء العالم الإسلامي. فتضاريس فارس الوعرة شكلت حصن طبيعيا لسكانها وجيوشها إزاء الغزوات العثمانية، والجزائر كذلك تتمتع بسلاسل جبلية تمتد من الشرق إلى الغرب وتقع في الشمال وهي تحتوي على تضاريس صعبة جدا مما شكل منها ملاذا آمنا للثوار في الحرب التحريرية الجزائرية.[32]

ثانيا– المحددات الاقتصادية:

تشتمل الموارد الإقتصادية الوطنية لدولة معينة على الثروات الطبيعية ومختلف المنتجات الصناعية والزراعية. ففي عصر الإعتماد المتبادل يصعب تحقيق الاكتفاء الذاتي التام في كافة المجالات الإقتصادية، وهو ما يجعل الاعتماد على الغير أمر شبه حتمي بالنسبة لكل الدول، ومع ذلك هناك الكثير من الدول سواء بحكم موقعها الجغرافي أو بحكم احتواء إقليمها على مواد طبيعية استراتيجية، تتمتع بمزايا عديدة تجاه الدول الأخرى من خلال هيمنتها على منتجات أو خدمات معينة. فطبيعة الطلب على هذه المواد والمنتجات كلما ازدادت حدة كل ما تقلصت حرية الدول في سياساتها الخارجية وتحقيق أهدافها ومصالحها في البيئة الدولية، غير أن حيازة هذه القدرات الاقتصادية لا يمكن أن تتجسد بشكل مباشر في دولة قوية ذات سياسة خارجية مؤثره، بل تتطلب الخبرة والبراعة والعقلانية في توظيف هذه الموارد، فهناك دول كثيرة تسيطر على مواد حيوية وضرورية لكل الإقتصاديات، مثل هيمنة بعض الدول العربية على نسبة معتبرة من إنتاج النفط، إلا أن ذلك لم يتجسد في شكل توجهات خارجية مؤثرة في العلاقات الدولية.

[32] راوية تبينة ،مرجع سابق، ص ص 17-18.

وتتكون المحددات الإقتصادية من الموارد البشرية والموارد الطبيعية المتاحة، وبالنسبة للجزائر فإن مواردها البشرية لا تجعلها في موقف ضعف بسبب النقص الفادح، كما أنها لا تشكل عبئا عليها، بحيث تحد من تصرفاتها في كلتا الحالتين، أما الموارد الطبيعية فتعتبر من العوامل الأساسية في قوة وغنى الدول وهي مصادر الطاقة، والمعادن الخام والمواد الغذائية والمواد الزراعية. والواقع أن توفر هذه الموارد للدولة يوفر لها الأساس المادي للنمو الإقتصادي و يمكنها من الدخول في علاقاتها الخارجية المكثفة، كما أنه يؤثر على قدرتها في دخول سباقات التسلح وعلى اختيار نظم معينه للتسليح، أو إنتاج الأسلحة النووية أو الدخول في حروب دولية والإستمرار فيها، فمثل هذه المجالات تتأثر إلى حد بعيد بمدى امتلاك الدولة للموارد الإقتصادية، والجزائر من الدول التي تتمتع بموارد طبيعية لا باس بها وأهما النفط حيث أن الجزائر من الدول المصدرة للنفط والغاز بامتياز، لكن المشكل أن اقتصادها يعتمد اعتمادا كليا على النفط وهو بطبيعته قابل للنفاذ، الأمر الذي يجعلها عرضة لهزات عنيفة بتأثير التذبذب في الأسعار العالمية للمادة الخام، ومن ذلك أن سعر برميل النفط الخام في عام 1998 وصل إلى 12 دولار للبرميل الواحد، وهو سعر يقل عن نظيره قبل تشرين الأول أكتوبر 1973،خاصة مع فشل دول أوباك في التنسيق بين سياستها الإنتاجية والإلتزام بحصصها المقررة، وهذا التذبذب في أسعار النفط يترك آثارا عميقة على الإقتصاد الجزائري مما يؤدي إلى حدوث أزمات داخلية، خصوصا أن الجزائر لا تحقق إكتفاء ذاتيا في ما يتعلق بالإنتاج الغذائي، بحيث أن الإكتفاء الذاتي من الغذاء في أوقات الحرب أو الأزمات أصبح يعتبر فاصلا هاما لقوة الدولة، ولكن دولة تفتقر إلى هذا الشريان الحيوي تعتبر عرضة للإنهيار. ولهذا فان الامتياز الذي تتمتع به الجزائر من خلال امتلاكها للنفط والغاز والفائض الذي تجنيه عند ارتفاع أسعار النفط لا يوفر هامشا للحركة في السياسة الخارجية، ما دامت الجزائر عاجزة بشكل كبير عن تحقيق الإكتفاء الذاتي من الإنتاج الغذائي، لأن من شأن أي حصار على الجزائر أن يؤدي إلى انهيارها، كما أنه شأن أي انخفاض في أسعار النفط وارتفاع أسعار القمح أن يدخلها في أزمة اقتصادية خانقة، تضاف إلى عدم وجود اقتصاد قوي قادر على تحويل المواد الأولية إلى منتجات لدى الجزائر واعتمادها على الاستيراد بشكل كبير، في الجزائر مثلا لا يمكنها إنتاج أسلحة متطورة تزود بها قواتها العسكرية دون اللجوء إلى الإستيراد، حيث تنفق الدولة مبالغ طائلة في التجهيزات العسكرية، ولذلك فإن عدم قدرة الجزائر على تحقيق اكتفاء ذاتي وعدم وجود اقتصاد قوي قادر على تحويل المواد الأولية إلى منتجات، واعتمادها على الإستيراد بشكل كبير من شأنه أن يحدد السلوك الخارجي له، فلا يمكنها تجهيز قوة عسكرية معتبرة للتدخل في أي نزاع داخلي أو اثني، أو إرسال قوة عسكرية لحفظ السلام مثلا في إفريقيا بالإعتماد على

إمكاناتها الذاتية دون اللجوء إلى الإستيراد، ضف إلى ذلك التكلفة المالية المتعلقة بتكوين وإرسال هذه القوة، بل أن العديد من الدول الإفريقية بما فيها نيجيريا وجنوب إفريقيا مع العلم أن جنوب إفريقيا بلد منتج حتى للأسلحة المتطورة، لم تستطع تحمل تكلفة التدخل في إقليم دارفور، وتم في النهاية إشراك الأمم المتحدة فيها.[33]

ثالثا- المحددات العسكرية:

تعتبر الجزائر وفق معيار العامل العسكري كعامل من عوامل القوة الدولة قوة عسكرية في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، حيث صنفت القوات العسكرية وفقا تصنيف "جلوبال فاير بوور" لعام 2017 في المرتبة الثالثة عربيا بعد مصر والسعودية، واحتلت المرتبة الثالثة والعشرون عالميا. وبناء على هذا يعد الجيش الجزائري من أقوى الجيوش العسكرية في منطقة شمال إفريقيا، إذ يحتل المرتبة الثانية إفريقيا بعد الجيش المصري، كما اعتبر الجيش الجزائري في دراسة قام بها "مركز الدفاع الأمريكي" من أكثر الجيوش تنظيما في شمال إفريقيا.

تعد ميزانية الإنفاق العسكري في الجزائر من أكبر ميزانيات الإنفاق العسكري في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، حيث سعت الجزائر في سنوات الأخيرة إلى بناء قوة عسكرية يحسب لها في شمال إفريقيا، وهذا ما دفعها إلى تكريس جهود معتبرة لعصرنة وتحديث قواتها العسكرية وتزويدها بالمعدات العسكرية الحديثة، وتمكينها من التحكم في التكنولوجيات الدفاعية الحديثة واستعمال الأنظمة الإلكترونية المعقدة، ويظهر اهتمام الجزائر ببناء قوتها العسكرية وعصرنتها من خلال تمكنها في ظرف سبع سنوات فقط من زيادة قدراتها القتالية وعصرنة تجهيزات قواتها العسكرية والتحكم في التقنيات العسكرية الجديدة والمتطورة وزيادة مخزونها من الأسلحة، مما انعكس على ارتفاع النفقات المخصصة للقطاع العسكري الذي بدوره أثر على ترتيب الجيش الجزائري عالميا وإقليميا، بالإضافة إلى القدرات العسكرية تمتلك الجزائر خبرة كبيرة وهامة في مجال مكافحة الإرهاب، اكتسبتها من تجربتها في محاربة هذه الظاهرة خلال عقد التسعينات .

يتجلى اثر العامل العسكري في سياسة الجزائر الخارجية من خلال اضطلاع الجزائر بلعب دور القائد الإقليمي لجهود التنسيق و التعاون الأمني لمكافحة التهديدات الأمنية و قيادتها لجهود التعاون الأمني في

[33] المرجع نفسه ، ص ص 18-21.

إطار ثنائي أو ثلاثي في منطقة المغرب العربي. إذ تسعى الجزائر أن يكون لها دور وحضور في مختلف الترتيبات الأمنية الإقليمية، خاصة فضائها الجيوسياسي المغاربي.[34]

رابعا– المحددات المجتمعية:

تتأثر السياسة الخارجية لأي وحدة دولية بالمحددات المجتمعية أو القيمة التي تعبر عنها التوجهات المجتمعية السائدة في المجتمع لان هذه الأخيرة تؤثر على رؤية المجتمع والنخبة الحاكمة للوقائع الخارجية ،وتضع ضوابط على قدره صانع السياسة الخارجية على اختيار بدا المعينة وفي الوقت نفسه توفر أدوات لتبرير سياسات خارجية معينه، وتعرف التوجهات المجتمعية بأنها مجموعة الأفكار الأساسية التي يعتنقها معظم أفراد المجتمع والتي تحدد رؤيتهم للعالم السياسي وهي تشمل مجموعة من المفاهيم الفرعية كالثقافة السياسة والنسخ العقيد الوطني والايديولوجية.[35]

و يمكن اعتبار السياسة الخارجية بمثابة عملية اجتماعية تأتي نتاجا لتفاعل العناصر الرئيسية في المجتمع، ذلك أن المجتمع ليس وحده، ولكنه ينقسم إلى فئات ومجموعات متباينة الأهداف ويؤدي تفاعل هذه الفئات والمجموعات في سعيها لتحقيق أهدافها إلى أثار معينة على عملية السياسة الخارجية.

بالنظر إلى العامل الاجتماعي في الجزائر كأحد محدداتها القومية نجد أن الجزائر تتسم بتمتعها بتجانس اجتماعي إلى حد كبير فهناك تجانس ديني ولغوي على الرغم من وجود بعض الإختلاف في اللهجات المحلية بين أن هذا التجانس الإجتماعي شكل دافعا معتبرا للجزائر في إتباع سياسة خارجية داعية إلى تقرير المصير، وهو لم يكن ليحدث أبدا في ظل غياب هذا التجانس بين الشعب الجزائري، إذ أن الدول التي تفتقر لمثل هذا التجانس في الأعراق والقوميات تبتعد عن إتباع مثل هكذا سياسات خارجية.[36]

---

[34] صليحة مماد، **محددات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإقليمية**، أطروحة دكتوراه ،كلية الحقوق و العلوم قسم العلوم السياسية جامعة وهران 2 ، 2019،ص ص 124–125.

[35] المرجع نفسه، ص 126.

[36] راوية تبينة ،مرجع سابق ص ص 21–22.

خامسا-المحددات الشخصية:

ركز بعض المنظرين على دور الأفراد والمسؤولين في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية انطلاقا من عمليه التأثر بالخصائص والقيم الشخصية والخلفية الاجتماعية والخبرة التي يتمتع بها صناع القرار.

واستنادا على فكرة سنايدر **Snyder** من أن الدولة كيان مجرد يعبر عنها في الحقيقة موظفون أو رسميون لهم سلطة التصرف باسمها وبالتالي فان مفتاح تفسير سلوك الدولة يرتبط بمعرفة وفهم كيفية رؤية صانعي القرار وتعريفهم لمختلف المواقف.

وفي حقيقة الأمر فان القرارات السياسية الخارجية يصنعها أفراد وهم الذين يترجمون المعلومات الواردة إليهم من البيئة الخارجية ويختارون كيفيه التعامل معها.[37]

تؤثر العوامل الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية لأي دولة، ولفهم جانب من السلوكيات الخارجية للدول يجب التركيز على شخصية صانع القرار، لأن العمل القيادي يلعب دورا مهما في عملية صنع القرار الخارجي خاصة في دول العالم الثالث، وذلك بحكم المعطيات والظروف التي تتسم بها تلك الدول، بحيث أن شخص الرئيس يمثل فيها العامل الحاسم في عملية صنع القرار، وبما أن القرارات الصادرة عن الوحدة الدولية هي في النهاية من صنع شخص أو مجموعة أشخاص، ولقد كان تأثير شخصية صانع القرار كبيرا، فاتخاذ موقف خارجي يتوقف على طبيعة ومعتقدات وتصورات صناع القرار وكيفية تقييمهم للمواقف، وحسب الواقعيين فإن السياسة الخارجية للدولة هي قبل كل شيء السياسة التي يقوم بها رئيس الدولة أو رئيس السلطة التنفيذية.

فالسياسة الخارجية الجزائرية اتسمت أساسا بسيطرة العوامل الشخصية فيها إلى حد ما، وذلك راجع لتجربتها في الممارسة بعد الاستقلال حيث لوحظ سيطرة مؤسسة الرئاسة على حقل السياسة الخارجية تخطيطا وتنفيذا، جراء منح الدساتير سلطات واسعة للرئيس في تحديد وتوجيه السياسة الداخلية والخارجية للبلاد، حيث نجد دستور 1963 في مادتي الثامنة وال 50 قد منح لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسييرها وتنسيق السياستين الداخلية والخارجية للبلاد، واستمر على منواله دستور 1976 الذي بموجبه يقرر الرئيس السياسة العامة للأمة وقيادتها وتنفيذها، أما دستور 1989 المادة 74 منه على أن رئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها، وبذلك فإنه يعين سفراء الجمهورية

[37] محمد الطاهر عديلة ، **تعظيم دور العوامل الشخصية في صنع قرارات السياسة الخارجية مقاربة نظرية في الأسباب، مجلة البحوث السياسة و الإدارية** ،العدد 05،ص 162.

والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج، وينهي مهامهم ويستلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم، ونفس الشيء نلاحظه في دستور 1996 من خلال ما عبرت عنه المادة 77، وإذا كانت سيطرة الرئاسة على صناعة القرار في السياسة الخارجية من الناحية الدستورية، فإنها تسيطر عليها كذلك من الناحية الفعلية، باعتبار أن المؤسسة العسكرية إحدى الفواعل الهامة في السياسة الداخلية، لكنها

في صنع السياسة الخارجية ليست كذلك بحكم نقص خبراتها في الشؤون الخارجية والدبلوماسية إلا في ما يتعلق بالقضايا التي تهدد الأمن القومي.[38]

سادسا- المحددات الخارجية:

يعرف محمد السيد سليم المحددات الخارجية الجزائرية بطبيعة النسق الدولي الذي يتضمن أربع أبعاد هي الوحدات الدولية، البنيان، المؤسسات الدولية، و العمليات السياسية الدولية.[39]

فمصير المنطقة لا يحدده أبنائها بل تتقاطع فيه المصالح الإستراتيجية لهذه الدول في السلوك الخارجي للدول الجزائرية خاصة على المستوى الإقليمي يحكمه التنافس الموجود بين هذه القوى خاصة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى القوى الصاعدة على غرار الصين وتركيا مصالح اقتصادية كبيرة في المنطقة حيث أصبحت من أولوياتها الإستراتيجية، بالإضافة إلى عامل التنافس الإقليمي بين المغرب والجزائر في ظل الخلاف القائم على الصحراء الغربية، أمام استمرار السياسة المغربية في اعتبار الصحراء الغربية جزء لا يتجزأ من أراضيها، بل أصبحت من ثوابت السياسة الخارجية المغربية، كما تسعى الجزائر خاصة في السنوات القليلة الماضية إلى تعزيز التعاون الإفريقي المشترك وخاصة في مجال السلم والأمن وتحقيق التنمية المستدامة نظرا للتراجع الكبير للدور الأفريقي في صناعة السياسة الدولية والإقليمية، حيث أصبحت القارة مسرحا لقواعد دولية كبرى، تسعى إلي خدمة أجندتها ومصالحها الخاصة وهذا ما أدى بالدبلوماسية الجزائرية إلى ضرورة توفير آليات عمل استباقي لحماية الأمن القومي للبلاد.[40]

---

[38] راوية تبينة ،مرجع سابق ، ص 23-25

[39] هداية مصالي ،**الثابت و المتغير في السياسة الخارجية الجزائرية** ،مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص دبلوماسية و تعاون دولي ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ، جامعة مستغانم،2017 ،ص 33.

[40] راوية تبينة، مرجع سابق،ص ص 25-26.

المطلب الثاني: الأدوار الدبلوماسية الجزائرية على المستويين الإقليمي والدولي:

إن الموقع الجيوستراتيجي الذي تمتلكه الجزائر يجعل منها جسرا هاما للعبور بين العديد من القارات، بالإضافة إلى الروابط التاريخية التي تجمعها مع الكثير من الدول ما ساهم بشكل كبير في إقامة علاقات على الصعيد الإقليمي والدولي فضلا عن طبيعة سياستها الخارجية التي تتميز بالديناميكية

والثراء، ما جذب اهتمام الدول نحوها سواء بحكم الجوار الإقليمي أو المصالح المتبادلة يمكن أن نتطرق إلى هذه الدوائر على النحو التالي:

أولا- على المستوى الإفريقي:

امتداد لمبادئ الثورة التحريرية التي رسمت ورسخت الرصيد الرمزي المتطلبات الأساسية القيمية والمعيارية للسلوك الدبلوماسي الجزائري، وهو ما يلتمس في التثمين الجزائري لمبادئ الأمن والسلم الشعوب في تقرير المصير الحاضرة في النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، كميثاق طرابلس المؤسس للدولة الجزائرية المستقلة والذي نص على دعم حركات التحرر باعتبارها الامتداد الطبيعي للثورة التحريرية وتقديم المساعدة الكاملة لجميع الشعوب التي تناضل فعلا في سبيل تحرير بلدانها وعلى وجه الخصوص شعوب أنغولا وجنوب إفريقيا وشرق إفريقيا والذي نص كذلك على مساندة حركات النضال من أجل الوحدة في إفريقيا. [41]

لقد كانت الجزائر تولي أهمية للاستقرار الإقليمي والابتعاد عن افتراض التدمير الذاتي للقدرات المحلية الإفريقية، فإنها ظلت تحرص على تسوية واحتواء النزاعات التي تحدث بين الدول الإفريقية خاصة الموازنة مع ذلك سعيها الحثيث والجاد لإيجاد آليات تحفظ السلم والأمن الإفريقي. مثلا مشكل اللاجئين أصبح إحدى التحديات التي تواجه دول القارة الإفريقية وقد أثقلت كاهل الجزائر، كذلك مشكل الإرهاب الذي عانت منه. لذلك أكدت على التعاون الدولي لمكافحته وعمدت سياستها الخارجية على إضفاء الصيغة الدولية لمكافحة الظاهرة، وبذلك أولتها اهتمام بالغا في إفريقيا في دورة 29 بالقاهرة 1993. تم عرض مقترح لإنشاء آلية للرقابة من النزاعات وإدارتها وتسويتها داخل المنظمة وثم تبني هذا المقترح في البيان الختامي الذي تم بموجبه تأسيس مجلس السلم والأمن. ولقد لعبت هذه الآلية المؤسساتية دورا هاما

[41] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصرج2 ،(دمشق :اتحاد الكتاب العرب)،1999**، ص 190.

كل من الكونغو، الغابون، سيراليون، الصومال، رواندا، السودان نيجيريا، الكامرون، غينيا، جزر القمر. أصبحت بمثابة نقطة الإنطلاق في عملية طويلة الأجل ستتمكن المنطقة من خلالها الإستفادة من التجارب التي خاضتها دول كرواندا، انغولا، موزمبيق، الكونغو، جنوب افريقيا، السودان في إعادة هيكلتها في الإتحاد الإفريقي. الجزائر عملت على دعم دورها وتفعيله انطلاقا من فكرة الدبلوماسية الوقائية من أجل التوقع بحدوث النزاعات وبالتالي احتوائها في البداية وحلها حلا سلميا.

والعمل الرامي إلى منع نشوب منازعات بين الأطراف ومنع تصاعدها وتحولها إلى صراعات ووقفها في حال حدوثها من أجل صنع السلام وحفظه.

كما تمسكت الجزائر بالدبلوماسية الوقائية تدعيما لمبدأ الحل السلمي في النزاعات الإفريقية. ولقد سعت الدبلوماسية الجزائرية لجلب المساعدات المالية والتقنية في المنظمات الدولية من أجل تفعيل آلية المؤسساتية وهي منظمة الوحدة الإفريقية ولبلوغ هدفها المتمثل في حفظ السلم والأمن. وبعدما عانى المجلس من الأعباء المالية وعدد عمليات التدخل في النزاعات الإفريقية ساعة الجهود الجزائرية إلى دفع المجلس لمواصلة مهامه ودعمه وذلك بدعم منظمة الوحدة الإفريقية.[42]

وجلب الدعم المالي، وجلب الدعم في مجال نزع السلاح، وجلب مساهمة الإتحاد الأوروبي في التكوين والتخصيص في مجال منع النزاعات وعمليات حفظ السلام. وبعد تعثر المنظمة في تحقيق مهامها وتم إنشاء آلية أخرى بأكثر منها فعالية وهي مجلس السلم والأمن الإفريقي ويرجع ذلك إلى القمة 35 المنعقدة بالجزائر والتي تم فيها الإتفاق على محاربة الإرهاب والإقرار بعقد القمة الإستثنائية في مدينتي شرقا الليبية للبحث في مسألة تجديد منظمة الوحدة الإفريقية بما يتلاءم ومتطلبات ونتائج العولمة.

بحث مشروع تأسيس الإتحاد الإفريقي مع إضافة هياكل جديدة، وفي دورة 37 لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة في لوزاكا 2001، وبذلك قرر المؤتمر دمج الجهاز المركزي لآلية منع النزاعات ثم تقديم طلب إلى الأمن العام لمراجعة هيكل هذا الجهاز وتغيير اسمه انطلاقا من هذه الإرادة الحاسمة في إقامة هيكل فعال لتنفيذ عمليات حفظ السلام والأمن نتج عنه مجلس السلم والأمن الإفريقي.[43]

---

[42] نفس المرجع، ص 190.

[43] وهيبة خزري، **النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الافريقي**، جامعة الجيلالي بونعامة ،خميس مليانة،ص286.

ومن بين المبادرات التي قامت بها الجزائر كذلك فيما يخص الشأن الإفريقي نجد الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا النيباد والتي تم اقتراحها من قبل رؤساء دول إفريقية: الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، الرئيس النيجيري اوباسانجو، الرئيس السنغالي عبد الله واد، رئيس جنوب إفريقيا تابومبيكي والرئيس المصري حسني مبارك وهي عبارة عن خطة عمل للخروج بالقارة الإفريقية من الفقر والتهميش.[44]

ثانيا- الدائرة العربية ودول العالم النامي:

عملت الجزائر على لعب دور فعال في قضايا المنطقة العربية ككل وفي قضايا المنطقة التي تنتمي إليها ألا وهي العالم النامي منذ الاستقلال بحكم انتمائها العقائدي واللغوي والثقافي من جهة وبحكم جوارها الإقليمي ومصالحها من جهة أخرى.

عرفت السياسة الخارجية الجزائرية نشاطا كبيرا منذ الاستقلال اتجاه إقليمها العربي وتفاعلت مع القضايا العربية بشكل بارز خاصة الصراع العربي الإسرائيلي 1973 والقضية الفلسطينية التي لازالت تقف بشأنها موقفا ثابتا، كما أنها وقفت موقف الحياد في كل ما يتعلق بالنزاعات العربية العربية. وانطلاقا من هذا الموقف نجحت سنه 1996 في وضع المغرب الأقصى وموريتانيا على طاولة الصلح، وبالتالي عملت على أن يتم الإعتراف بالأخيرة كدولة عضو في الجامعة العربية، كما استطاعت أن تتفادى تدخلا مصريا مسلحا في فترة حكم السادات ضد الجماهيرية الليبية واستطاعت خلال 1980 أن تحل المشكلة الحدودية التي نشبت بين عراق صدام وإيران الشاه، وخففت من حدة التوتر بين العقيد القذافي والرئيس بورقيبة وحاولت تهدئة الأوضاع في الحرب الأهلية في لبنان، وتأكد موقف الجزائر أكثر ودورها الدبلوماسي في تفعيل العمل العربي المشترك انطلاقا من مبادرة هياكل الجامعة العربية في قمة الجزائر 2005.

كما أن للجزائر موقف ثابت تجاه قضايا الحراك العربي والدول التي شهدت هذا الحراك وأكدت على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ورفض التدخل الخارجي العسكري فبالنسبة للقضية السورية شجعت الجزائر جهود الدولة السورية في محاربة الإرهاب العابر للقومية-متعدد الجنسيات-وتشجيع الحوار السوري- السوري لإيجاد مخرج من المأزق السياسي من خلال مصالحة وطنية سورية كاستنساخ

[44] وهيبة دالع ، **السياسة الجزائرية الخارجية تجاه منطق الساحل 1999-2014**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2015، ص 63..

لتجربة الجزائر لحماية الوحدة الترابية لسوريا، وهو ذات الأمر الذي فعلته مع ليبيا أيضا وهذا محاوله منها لإيجاد حلول سلمية توافقية دون تدخل خارجي.

أما بخصوص سياستها الخارجية تجاه دول العالم الثالث فقد تميزت هي الأخرى بالتفاعل والتأثر من خلال حركة عدم الانحياز، كما ربطت علاقاتها الدبلوماسية بالزيارات المتبادلة للرؤساء منذ الاستقلال إلى يومنا هذا مع دول آسيوية ودول أمريكية: أمريكا اللاتينية خاصة كوبا، فنزويلا، المكسيك، بوليفيا وقد اشتركت هذه الدول مع الجزائر في رؤيتها لبعض القضايا كقضية الصحراء الغربية.

أما عن علاقتها مع الدول الأسيوية فهي تعتبر من العلاقات التاريخية بحكم أن الدول الأسيوية كانت من بين الدول التي اعترفت بالحكومة المؤقتة وبعدالة القضية الجزائرية التي كانت تعيشها واكتست جل

الزيارات التي قام بها الرئيس إلى الدول الأسيوية، وتعد اندونيسيا من الدول التي تقيم معها الجزائر علاقة طيبة و وطيدة.

يمكن الحكم على أن العلاقة التي تربط الجزائر والدائرة العربية ودول العالم الثاني يحكمها العامل الإيديولوجي لكن مع نهاية الحرب الباردة امتازت بالبعد الاقتصادي.

ثالثا– دائرة الدول الكبرى

1–الولايات المتحدة الأمريكية:

اتسمت أيضا العلاقة الجزائرية الأمريكية في العديد من الحالات بالتوتر نتيجة دعم الولايات المتحدة للمستعمر الفرنسي وبسبب دعمها لإسرائيل، وهو ما أدى إلى غياب العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلى غاية 1973 حين زار هنري كسنجر الجزائر، وتلاها إعادة السفير الجزائري إلى واشنطن وهو ما أضفى على السياسة الخارجية الجزائرية طابعا براغماتيا إلى نهاية السبعينات وهذه الزيارات المتبادلة سمحت بان تشهد الفترة الموالية 1979 تحسنا ملحوظا، حيث وصفت الدبلوماسية الجزائرية في تلك الفترة بالعصر الذهبي وظهر ذلك جليا في الوساطة الجزائرية Mediation التي تمخض عنها الإفراج عن الرهائن الأمريكيين (52) المحتجزين في سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في إيران سنة 1981 التي قادها آنذاك وزير الخارجية الجزائري محمد الصديق بن يحي.[45]

[45]علي مصباح محمد الوحشي، **دور الدبلوماسية الجزائرية لحل الازمة الليبية الراهنة**، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 05،(مجلد01) جانفي 2007،ص05.

كما حمل القرن الواحد والعشرون خاصة بعد أحداث 11 من سبتمبر تقاربا في وجهات النظر حيث أصبح العامل الأمني احد أهم الجوانب التي تحرك السياسة الخارجية بين البلدين لمحاربة الإرهاب، واستمرت الزيارات المتبادلة في هذا الشأن كما حاول كل منهما إيجاد حل الأزمة الليبية وهو ما أكده الحوار العسكري الذي عقد في جويلية 2016 بواشنطن.

2- فرنسا:

ظلت السياسة الخارجية اتجاه فرنسا تعرف اضطرابا، فتارة تشهد تحسنا وتارة أخرى ركودا، نتيجة للتغيرات التي طرأت على صناع القرار وإلى الثنائية التي تتحكم في رسم السياسة الخارجية اتجاه فرنسا وهو العامل الاقتصادي والتاريخي، وبسبب القضايا الإقليمية والعربية كالصراع العربي الإسرائيلي، التدخل في ليبيا والموقف الفرنسي اتجاه سوريا، إلا أن هذا الاختلاف لم يؤثر على العلاقة بين بلدين.

3-الصين:

تتمتع الجزائر والصين بتاريخ طويل من العلاقات الثنائية الودية، فكانت الجزائر من أوائل الدول العربية التي أقامت معها الصين علاقات دبلوماسية بعد سوريا مصر واليمن، بالموازاة مع المغرب والعراق والسودان، وقد تم تحقيق إنجازات هامة خلال المسيرة الطويلة للتعاون الثنائي والذي مر بعده مراحل فكانت المرحلة الأولى هي مرحلة التأسيس في الخمسينات ثم تزامن تأسيس الجمهورية الصينية مع انطلاق الثورة التحريرية واعتراف الصين المبكر بالحكومة الجزائرية المؤقتة .

لقد تناولنا من خلال هذا الفصل الأول أهم المبادئ المحددات التي ترسم السياسة الخارجية الجزائرية مع الإشارة لبعض الانجازات التي مكنت الدبلوماسية الجزائرية من تبوء مركز مهم على الساحة الإقليمية و الدولية في فترة غير الفترة الحالية، فالتطورات الحالية الحاصلة في البيئة الدولية ترمي إلى ضرورة تكييف السلوك الخارجي الجزائري وفق مبادئ براغماتية أكثر منها قيمية خاصة في عمقها الاستراتيجي، فتنافس القوى الكبرى لم يدع للدول الصغرى الحد الأدنى من الإرادة الحرة و الاستقلالية في قراراتها الوطنية فمن الضروري تفعيل النشاط الدبلوماسي لملأ الفراغ و قطع الطريق أمام التهديدات الممكنة.

الفصل الثاني:

الأزمة الليبية ودور المقاربة الجزائرية في احتوائها

تمهيد:

سوف نتناول في هذا الفصل أهم الظروف و الأسباب التي أدت إلى انتقال موجة الربيع العربي إلى دولة ليبيا و إسقاط حكم القذافي بمساعدة قوى أجنبية التي بقيت تؤثر في مرحلة ما بعد القذافي و فشل عملية بناء الدولة، بالإضافة إلى التهديدات التي أصبحت تشكلها على دول الجوار الإقليمي خاصة الجزائر التي تتشارك معها في حدود 982 كم ^{2}و جنوب غير مستقر بسبب ألازمة المالية، الأمر الذي يدفع السياسة الخارجية الجزائرية إلى التحرك للعب دور الوساطة لحل الأزمة الليبية من خلال مقاربة توافقية للأطراف المتنازعة.

المبحث الأول: الأزمة الليبية أسبابها وانعكاساتها

تأثرت ليبيا كباقي دول الجوار من أحداث لربيع العربي 2011 الذي انطلقت شرارته من تونس حيث تشابهت الأسباب والعوامل المحركة، التي كان أساسها معاناة الشعوب من فساد أنظمتها وهشاشة بنيتها السياسية الاقتصادية و الاجتماعية، لكن رغم هذا التشابه إلا أن الأزمة الليبية جاءت بشكل مختلف بحيث سرعنا من انتقلت من المسار السلمي إلى المسار المسلح وهذا ما دفع القوى الدولية إلى التدخل تحت ذريعة حماية أرواح المدنيين.

المطلب الأول: الموقع الجيوبوليتيكي لليبيا و تأثيره على بداية الأزمة.

تعد دوله ليبيا إحدى الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط وتحتل موقعا مهما داخل منطقه شمال إفريقيا، يحدها من الشرق كل من مصر والسودان ومن الغرب كل من تونس والجزائر ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب كل من التشاد والنيجر، و تحتل ثالث اكبر دول من القارة الإفريقية من حيث المساحة بعد كل من الجزائر والكونغو الديمقراطية والمقدر ب 1.795.540 كم^2. وتتكون من ثلاث أقاليم متميزة؛

إقليم طرابلس الغرب في الشمال الغربي، إقليم برقه في الشرق وإقليم فزان في الجنوب. وحسب بعض الإحصائيات فان ليبيا يعيش عليها حوالي 7 ملايين نسمه، تتكون من اغلبيه عربيه ليبية موزعة بين

طرابلس وبرقة والذين يقارب عددهم 5 ملايين نسمة، إضافة إلى الامازيغ والمقدر عددهم ب 250 الف نسمة، في حين يستقر الطوارق في إقليم فزان، أما الطوبو فنجدهم في جنوب برقه.[1]

أما عن التضاريس التي تميز الإقليم الليبي سنجد التناقض الحاد بين الجغرافيا والديموغرافيا، بحيث يوجد إقليم كبير جدا بحجم قارة وعدد سكان لا يتعدى 7 ملايين، ليس هذا فحسب وإنما أيضا تتميز الجغرافيا الليبية بأنها تمثل جزء كبير من منطقه الساحل الصحراوي الإفريقية، التي تعتبر غير مأهولة وتنعدم فيها عوامل الحياة الإنسانية، من الناحية الإستراتيجية تمثل الصحراء مصدر حماية وقوه للدولة وفي نفس الوقت تمثل عوامل عدم الاستقرار وثغرات أمنية عندما تغيب الإستراتيجية الأمنية المناسبة.

من جهة ثانية ظهور الميول الانفصالية لدى القبائل التي تقطن المناطق البعيدة عن المراكز العمرانية الكبرى، خاصة وان معظم مناطق الساحل الصحراوي تعاني ندرة شديدة من عوامل الحياة للتجمعات السكانية المبعثرة عبر مناطق صحراوية شاسعة وقاسية المناخ، مثل غياب الكهرباء المياه النظيفة المدارس، فرص العمل ،السكن ، وغيرها من الشروط الضرورية للحياة الحضرية، مما يجعل سكان هذه المناطق الأكثر قابلية لممارسة الأنشطة غير الشرعية ودعم الأعمال العسكرية ضد الحكومات وعدم الاعتراف حتى بالحدود التقليدية بين هذه المدن. لذلك هم ينتقلون من منطقه لأخرى دون وثائق هوية ويتعاملون على أساس الهوية والقبلية وليس المواطنة، وفي غياب شروط الحياة الاجتماعية والاقتصادية المطلوبة تنتعش الأنشطة غير الشرعية التي تنهك الاقتصاد الوطني ، وفي نفس الوقت تقوض الاستقرار الأمني، من خلال توفير مصادر وفيرة لتدفق السلاح، المخدرات، المهاجرين، الأموال القذرة وحتى تجاره الرقيق الأسود الناتج عن تصاعد النزاعات الأهلية والعرقية في وسط إفريقيا، عقب نهاية الحرب العالمية الثانية وانتهاء ظاهرة الاستعمار وتصاعد المخاوف الأمنية القائمة عبر الصحراء جاءت الاستجابة الإستراتيجية لهذه المخاوف بنشر العديد من القواعد العسكرية في عمق الصحراء من اجل تولي مهام حماية الحدود الصحراوية الطويلة، لكن كانت المشكلة واضحة في غياب قدرات العسكرية الكافية لإقامة غطاء استراتيجي يستوعب الامتدادات الرملية الكبيرة. [2]

إن الامتياز الجغرافي للإقليم الليبي محدد في العمق الاستراتيجي الذي هو الأخر يمثل من الناحية التقليدية مصدر قوة للدولة في المنظور الاستراتيجي، إذ يشير الكثير من المحللين الاستراتيجيين أن

[1] كريم رقولي، مرجع سابق ،ص ص 492-493.

[2] صورية زاوشي، **امن منطقة شمال إفريقيا في ضل الأزمة الليبية التحديات و التداعيات 2011-2015** ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ،علوم سياسية وعلاقات دولية ،قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر 3، ص ص 129-130.

الإقليم الواسع يتيح خيارات استراتيجيه متعددة أمام سياسات الدفاع الوطنية ضد أعدائها كما يساهم الإقليم الكبير للدولة من حيث تنوع مواردها الطبيعية التي تغذي الاقتصاد الوطني، كما أن تنوع المناخ يؤثر على تنوع الموارد الزراعية والغذائية والوفرة في المساحات الكافية القابلة لممارسة الأنشطة الفلاحية بالإضافة إلى التنوع في مصادر الإنتاج الاقتصادي. لكن عندما يكون الاقتصاد الوطني متخلفا ويفتقر للبنية الاقتصادية والموارد البشرية المؤهلة للانخراط في سوق العمل فان الإقليم الواسع سوف يتحول إلى مصادر ضعف للمجتمع وعطب للأمن القومي، حيث ساهم الإقليم الليبي الكبير في وجود تجمعات حضارية بعيده عن بعضها البعض، لا تتفاعل بشكل كثيف في ما بينها بسبب غياب العلاقات الوظيفية القائمة على تبادل المنافع الاقتصادية، بالإضافة إلى أن بعض التجمعات الحضارية القاطنة في عمق الجغرافيا الصحراوية مازالت تعيش في عزلة عن بعضها البعض، تحتكم للنظام القبلي وموجهة سلوكيا بواسطة النزعة القبلية متضمنة الخاصية الصدامية والصراعية بدل التفاعل الوظيفي[3].

المطلب الثاني: أسباب الأزمة الليبية و تفاقمها.

بعد أن تطرقنا في المبحث الأول إلى الموقع و مساحة ليبيا و كيف يمكن ان تكون سلاح ذو حدين فمن جهة تشكل مصدرا مهما و إمكانيات يمكن استغلالها اقتصاديا في حين يمكن تكون سلبية من خلال عدم قدرة الدولة في بسط سيادتها على كامل الإقليم. ومن هنا سوف نتطرق في هذا المطلب إلى الأسباب الكامنة وراء دخول ليبيا في أزمة و ما هي العناصر التي عقدت الحل.

أ- أسباب الأزمة

يعد الوضع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي من بين أهم الأسباب التي دفعت شعوب الوطن العربي إلى الثورة ضد الواقع الذي يسوده الظلم، وتزايد الفقر واستئصال طبقة محددة بخيرات البلاد بالإضافة إلى نظام الحكم الذي فرض منطق الخوف الدائم على الشعوب، والهيمنة والاستبداد المستند على الأجهزة الأمنية. حيث أكدت طبيعة الثورات التي حدثت في الوطن العربي أنها كانت قائمة على ما يعرف بمثلث الاستبداد الاقتصادي، السياسي و الاجتماعي.

[3] نفس المرجع ،ص 137.

ويمكن حصر أهم الأسباب في ثلاث متغيرات أساسية وهي:

1- إخفاق ليبيا الدولة مالكة الدخل الكبير في ضمان استخدام كامل للاقتصاد وتحديثه، فباعتبار ليبيا دولة ريعية فان اقتصادها يعتمد على القسم الأكبر في مواردها من العوائد الخارجية المحصلة من النفط، ولضمان استمرار النظام كان يعاد توزيع الدخول من قبل الدولة ، مما جعل ليبيا دولة تخصيص أو توزيع، وبحسب **فاندولفان** الدولة الموزعة قد تبدو أكثر قدرة على مقاومة التحديات الاقتصادية والسياسية التي قد تواجهها، ولأن هذه الدول لا تحتاج إلى جباية الموارد من مواطنيها من خلال الضرائب لتمويل أداء الدولة، فان الدول الموزعة تطلب من شعبها قبول مقايضة مستويات معيشية عالية نسبيا بحريات مدنيه وسياسية واطئة، ويبدو أنها مقايضة قد قبل بها الشعب الليبي، لكن حكام ليبيا قد اتبعوا سياسة نفعية على المستوى السياسي ومدمرة على المستوى الاقتصادي، حرمت المواطنين وقادت إلى سخط شعبي عارم، وبالرغم من المستوى المعيشي العالي نسبيا الذي ضمنه النظام للفرد الليبي مقارنة بأقطار شرق أوسطية وشمال إفريقيا ، إلا أن النظام فشل في تحديث الاقتصاد وتوفير مناصب الشغل لأعداد الشباب المتزايدة.

ويرى الكثيرون انه منذ استيلاء معمر القذافي على السلطة بعد انقلاب سنه 1969، فقدت ليبيا فرصا كثيرة لنهضة شعبها وتقدمه. حيث ألغى الحكم الملكي و أنشأ الجماهيرية و استمر في الحكم لمدة 42 سنة حتى ثورة 17 فبراير وبدا واضحا ان ليبيا في عهده الذي اختزل الحكم في شخصه لم تحظى بعقد اجتماعي حقيقي يجذر مفهوم المواطنة و يؤدي إلى نجاح مشروع الدولة الحديثة [4]. فالحكم الشخصي الذي اعتمد على عائلة القذافي ودائرة ضيقة من المقربين إليه أدى إلى حرمان الجماهير العريضة من عوائد الثروة في بلاده، وشعورهم بانعدام العدالة في توزيع الثروات وان خيرات بلادهم يتم نهبها دون أن يحصلوا منها إلا على الفتات. وهو ما يعتبر أحد الأسباب التي دفعت للخروج في عمليات احتجاجية.

2 - في بداية ثورة 2011 قدرت نسبة العاطلين عن العمل في حدود 30% اغلبهم من فئة الشباب والنساء، وكان هذا احد الأسباب التي دفعت الشباب في إقليم سيرينايكا إلى النزول للشارع ، وقد كانت سيرينايكا مركز المعارضة لحكم معمر القذافي منذ صعوده لسدة الحكم عام 1969، حيث قام القذافي

[4] حمزة علويط، **تحديات بناء الدولة في دول الربيع العربي دراسة حالة ليبيا**،مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر ، ،كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة العربي التبسي ،الاغواط،2019، ص 36.

بتهميش القبائل المحلية التي رآها داعمة للملكية السنوسية. وتحتوي المنطقة على 80 % من احتياطات النفط الليبي رغم ذلك كانت تعاني من فقر دائم حتى غدت غير مهمة سياسيا.

كما أنها تمثل المنطقة تراثية – مركز المعارضة الإسلامية للنظام بما في ذلك الفرع الليبي للإخوان المسلمين والخلايا المقاتلة التي انتفضت في عقدي 1970و 1980، وكانت هذه الجماعات متمركزة بالدرجة الأولى حول المدن الشرقية مثل بنغازي ودرنا و أجدابيا ، وكانت رده الفعل عن هذه المعارضة أن النظام مارس قمعا شديدا وتمييزا ضد المنطقة في توزيع عوائد النفط ، كل ذلك أدى إلى نشوء معارضة شديدة ذات طابع إسلامي في سيرينايكا ما لبث أن انفجرت مع موجة التظاهرات في مصر وتونس.

3-إن الثورة التونسية والمصرية كان لهما الأثر البالغ على ليبيا، فالنجاح الذي حققته الثورة التونسية والمصرية في إسقاط أنظمتها التي كانت تحكم شجعت الليبيين على النزول إلى الشوارع في 15 و 16 فبراير 2011. ويبدو أن المحرك كان إلقاء القبض على المحامي الناشط في مجال حقوق الإنسان فتح طربيل سلوى الذي كان يدافع عن اسر 1200 من المساجين الذين تم القضاء عليهم في سجن أبو سليم عام 1996.[5]

ب- انتهاكات حكم القذافي وتفاقم الأزمة الليبية:

تعد فتره حكم الراحل معمر القذافي مرحلة حافلة في خرق حقوق الإنسان من خلال ممارسات منهجية في كبت الحريات وتقنين الصحافة وفرض الرقابة الصارمة على المطبوعات، فارتفع عدد سجناء الرأي العام والسجناء السياسيين بالإضافة إلى التصفية الجسدية واختفاء العديد منهم والتهجير الإجباري، إلى أن أصبح البوليس السياسي وأجهزة الأمن مصدر رعب وخوف لليبيين. فالموروث في فترة حكم القذافي عدة عمليات إعدام جماعية استمرت من نهاية السبعينات إلى منتصف الثمانينات راح ضحيتها أعداد معتبرة من طلبة الجامعات والمثقفين وذوي الفكر السياسي المعادي لسياسة القذافي القمعية

[5] زين العابدين معو و راندة حمايدية، **المقاربة الجزائرية لحل الأزمة في ضل التهديدات المتجددة** ، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية،العدد 12، جانفي 2018 ، ص ص 85 -86.

فكان لهذه المرحلة أثر لم يتجاوزه الليبيين رغم القمع المستمر، ومن أبرز الأحداث المؤلمة للشعب الليبي في عهد القذافي نجد:

- مجزره سجن أبو سليم في عام 1996.
- مجزره مشجعي كرة القدم في عام 1996 ومظاهرات بنغازي عام 2006.

حيث أن سجن أبو سليم هو احد اكبر السجون الليبية تحصينا كونه لم يكن يخضع لإدارة وزارة العدل بل كان الأمن الداخلي هو من يتولى أمر إدارته ، فتمرد السجناء بهدف الحصول على محاكمات عادله بدلا من حالات الاعتقال غير المبررة وظروف الاعتقال المتردية داخل السجن، قوبل هذا التمرد بالتدخل من طرف ميليشيات القذافي مرافقين بالعديد من قادة الأمن بالتدخل اقتحام المناطق التي يسيطر عليها السجناء باستخدام الرشاشات والقنابل اليدوية حيث تم تصفيه ما يزيد عن 1170 سجين من المتمردين جماعيا وبشكل إجرامي.

وفي نفس السنة حدثت مجزره بالعاصمة طرابلس بسبب فوز فريق كرة القدم وهو نادي الأهلي الطرابلسي على نادي الاتحاد نتيجة تحمس المشجعين و هتافهم ضد ماضي الاتحاد ، ما أزعج نجل القذافي الذي كان حاضرا حيث أمر قوات الأمن بفتح النار على المشجعين، فحدثت مجزرة راح ضحيتها 20 مدنيا كان ذنبهم هو هتافهم لصالح النادي الأهلي على حساب نادي الاتحاد، وتم تجميد النشاط الرياضي لكرة القدم في ليبيا لمده ثلاث سنوات.

وفي عام 2006 وبسبب أزمة الرسوم المسيئة للنبي محمد صلى الله عليه وسلم انطلقت في بنغازي مئات الجماهير الغاضبة يوم الجمعة 17 شباط متجهين للقنصلية الايطالية ، أراد من خلالها المتظاهرون اقتحام القنصلية فتصدت لها قوات الأمن وقامت بقتل شاب انتزع العلم، فأطلقت عليه الشرطة النار وحدث اشتباك عنيف بين المتظاهرين الغاضبين ورجال الشرطة، حيث تطور الاصطدام إلى استخدام الرصاص وأدى إلى مقتل 11 متظاهرا و 35 جريحا كحد ادني ، و في اليوم الموالي انفجرت الاحتجاجات مرة أخرى فقام المتظاهرون بإحراق القنصلية الايطالية. خلال اليومين المتتاليين توسع الدائرة مطالب المحتجين فأصبح منحناهما الثوري متجهه نحو رموز السلطة أنفسهم، وتفاقمت أعمال الشغب بين المتظاهرين وأصبحت عنيفة جدا، وبغرض احتواء الأزمة قامت السلطات الليبية بإعلان الحداد على شهداء مجزره 17 شباط وزير الأمن العام في ليبيا محاولة الاهتمام بالجرحى ونقلهم للعلاج.

وصل الاحتقان لأعلى مستوى من التوتر في مدينه بنغازي وانتهت الأحداث بفرض عام لحاله الطوارئ وإعلان حضر التجوال وإرسال تعزيزات أمنية إليها لكبح المظاهرات.[6]

في دراسة لليزا اونديرسون تقول بأنه لا وجود لدولة في ليبيا مستندة في ذلك على فكره هيجل والذي يعتبر أن المجتمع المدني ظل الدولة، وتؤكد بأنه لا وجود لمجتمع مدني في ليبيا، وفي مقابل ذلك نفى القذافي عندما قال بان ليبيا مدنيه تماما. ولعل من ملامح الفساد السياسي والإداري في ليبيا نذكر:

-غياب سيادة القانون وضعفه أمام القيادة السياسية.

-1 غياب التوافق بين مكونات المجتمع وذلك لعدم اعتراف السياسة التي انتهجها بوجود التعددية السياسية داخل المجتمع.

وما يمكن ملاحظته في سياسة القذافي المبنية على شخصه، هو أن ليبيا عاشت استبدادا سياسي، وذلك من خلال تأثيره في الاستقرار والانسجام الاجتماعي وعلى الأوضاع الاجتماعية للشعب الليبي وهو ما مثل أسباب جذريه للازمة الليبية.

وبسبب الفساد الذي هو ناتج عن الاستبداد والديكتاتورية، انخفضت مستويات المعيشة و الفقر و اللامساواة والبطالة ، وهذا كله بسبب الفساد المستفحل. وقد بلغت نسبه البطالة عام 2004 30% بينما مؤشر الفقر نجد أن كل واحد ليبي من ثلاث ليبيين يعيش تحت خط الفقر، وهي نسبة مرتفعة جدا مقارنة لما تملكه من موارد طبيعية.

كما عمل النظام السابق على تسييس القبيلة فاعتمد القذافي على تهميش كل القبائل المعارضة له والتي هي متواجدة أساسا في شرق ليبيا، وفي مقابل ذلك قام بدعم القبائل المساندة له، وهو ما أدى إلى التميز المناطقي أين نجد معظم مناطق الشرق محرومة من ابسط الأشياء، مقابل الثراء الفاحش للجهة الغربية نظرا لتمركز القبائل المدعمة للقذافي هناك ، وتشير التقديرات إلى أن ليبيا تضم حوالي 140 قبيلة وعشيرة، كما تشير بعض الدراسات إلى أن حوالي 30 قبيلة تتمتع بنفوذ كبير [7]

[6] علي محمد فرج النحلي ،**الازمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011-2017**،رسالة ماجستير في العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية،قسم الآداب ،عمان الاردن ،2018،ص ص 29-30.

[7] كريم رقولي،مرجع سابق ،ص 495.

المطلب الثالث : انتفاضة الشعب الليبي وإشكالية بناء الدولة :

من خلال ثلاث نقاط أساسية سوف نتناول في هذا المطلب استجابة الشعب الليبي للنداءات و الدعوات إلى إسقاط نظام القذافي لبناء دولة تقوم على العدل و المساواة بدل الدكتاتورية و الحرمان التي عرفها الشعب الليبي لعقود وكيف تدخل حلف الناتو في النزاع و تغليب الكفة لصالح الثوار ثم التطرق إلى ما آلت ليه الأوضاع ما بعد القذافي و إشكالية بناء الدولة .

أ-الانتفاضة:

بمبادرة وترتيب من بعض قوى المعارضة قبل انفجار الانتفاضة الليبية، اجتمعت لبحث الوضع السياسي في ليبيا يوم 14 فبراير 2011 وقد صنفت نفسها تحت مسمى تنظيمات وفصائل وقوى سياسية مستقلة وشخصيات وطنية ليبية ومنظمات وهيئات حقوقية مهتمة بالشأن الليبي العام ، أصدرت هذه الأخيرة بيانا موحدا بهدف تنحي الزعيم معمر القذافي عن رئاسي الجمهورية ونقل السلطة بشكل سلمي على أسس الديمقراطية. [8]

انطلق نداء التظاهرات في ليبيا و الذي كان يوم غضب حينها عن طريق شبكة الانترنيت ، إذ تم توجيه الدعوة الرئيسية من خلال "موقع فايسبوك" ، حيث انشأ نشطاء ليبيون من معارضة المهجر صفحة بعنوان انتفاضة 17 فبراير 2011 ليجعله يوما للغضب ليبيا ، وعبر البيان المنشور بالصفحة عن ضرورة الخروج للتعبير عن الفساد و القهر الذي تعيشه ليبيا .

يذكر البيان حتى إن تم تفريقنا فعلينا أن نعيد الكرة كل يوم علينا أن نصر على البقاء في الشارع علينا أن نحافظ على بلادنا ، فلا نخرب ولا ندمر، علينا أن نحافظ على شعلة الثورة مستمرة حتى النصر، ولنا في ثوره تونس ومصر خير مثال وعلينا أن نجعل الأيام التي تلي كلها 17 فبراير والاستمرار مهم، حيث أننا لن نحقق النصر من أول يوم ربما في أسبوع أو اثنين أو أكثر .[9]

امتدت الاحتجاجات إلى كل من بنغازي، البيضة طبرق، درنة، و اجدابيا ونالوت والزاوية والزنتان ويفرن ومناطق مجاورة، فتدخل الأمن لفض مظاهرات بعد فترة قصيرة لكن سرعان ما تطور الوضع إلى

[8] علي محمد فرج النحلي، مرجع سابق ص31.
[9] راوية تبينة، مرجع سابق ،ص ص 60- 61.

صدامات المسلحة بين الطرفين ، فاحرق المحتجون الكثير من المباني الحكومية في عدة مناطق من الجمهورية .

أفضى تدخل قوات الأمن بالرصاص الحي إلى أعداد كبيرة من القتلى تتراوح إعدادهم بين 11 و 49 قتيل موزعة على مناطق التي بها احتجاجات، و بالرغم من انضمام العديد من قوات الأمن المحتجين إلا أن ذلك لم يحد من مستوى الاشتباكات وتأثيرها الدامي.

و في حادثة أخرى ارتبطت بخروج مسيرة لتشييع جنازة القتلى بمدينة بنغازي، تدخلت مجموعات من المغاوير وتصدت للمسيرة بفتح النيران عليها بلا رحمة وقصفتهم بالأسلحة الثقيلة واستخدمت مضادات الطائرات، مما أفضى إلى مقتل حوالي 300 قتيل و 1000 جريح ما دفع إلى خروج الآلاف من المتظاهرين مرة أخرى، فأعلنت قوات من الأمن والجيش انضمامها إلى المحتجين وقامت بتسليم مبنى مديرية الأمن بالمدينة فاحرقوه. وقد أدى تصرف قوات الأمن هذا إلى دفع أنصار القذافي والموالين له إلى الانسحاب من المدينة .

ثم خرجت مظاهرات حاشده بالآلاف في منطقة سوق الجمعة والدهان وشرقي المدينة ما أدى إلى انسحاب أنصار القذافي مرة أخرى، ثم قامت قوات الجيش في قاعدة معيتيقة الجوية المجاورة بإعلان انشقاقها أيضا وأصبحت المنطقة بأكملها في قبضه المحتجين وحاصروا مقر الإذاعة وتوجهوا نحو الساحة الخضراء وسط العاصمة و بدأو اعتصاما مفتوحا فتصدى لهم مرتزقة الأجانب بإطلاق النار على المعتصمين.[10]

ونظرا للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي يجري ارتكبها في الجماهيرية العربية الليبية ، أوفد مجلس الأمن الدولي لجنة دولية مستقلة على وجه الاستعجال للتحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والمزعوم ارتكابها في الجماهيرية العربية الليبية، وذلك للوقوف على حقائق وظروف وقوع تلك الانتهاكات والجرائم المرتكبة وتحديد هوية الضالعين فيها حيثما أمكن . في هذا الصدد تبنى مجلس الأمن بالإجماع القرار رقم 1970 (2011) اعتبر فيه أن الهجمات المنهجية واسعة النطاق التي جرت في ليبيا ضد السكان المدنيين، يمكن أن ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية . وفي هذا الصدد تم تعيين عبد الإله محمد الخطيب وزير خارجية الأردن السابق ليعمل بمثابة

[10] علي محمد فرج النحلي، مرجع سابق،ص 31-32.

مبعوث خاص تابع للأمم المتحدة وذلك باستعراض مساعيه الحميدة بإجراء مشاورات مع السلطة الليبية والدول المجاورة.[11]

ب – التدخل العسكري في ليبيا:

تختلف الرؤى حول الأهداف من وراء التدخل العسكري في ليبيا هل كانت تهدف إلى حل الأزمة القائمة أو تندرج ضمن دوره الأممي أو تدعم المصالح الغربية بطريقه خفية .

تعتبر ليبيا من بين اكبر اقتصاديات النفطية في العالم حيث تمتلك ما يعادل 3.5 % من الاحتياطات النفطية العالمية لذا يعتبر التدخل العسكري جزء من مخطط الأجندة العسكرية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى للسيطرة على مخزونات النفط والغاز العالمية وطرق وممرات أنابيب النفط.

فالغزو الذي تعرضت له ليبيا ما هو إلا جزء من معركة النفط الأزلية للتحكم بما يعادل ب 80% من احتياطات النفط الليبية حيث تحتل المؤسسة الوطنية للنفط المتمركزة في حوض سرت الليبية المرتبة 25 على قائمه اكبر 100 شركه نفطية عالمية .

فالهدف من وراء الغزو ونفسه الذي حدث في العراق سنه 2003 تحت تفويض إنساني لكن بكل تأكيد هو الاستيلاء على احتياطات النفط ، وبذل كل ما يمكن من اجل زعزعة استقرار المؤسسة الوطنية للنفط وبعدها خصخصة صناعة النفط من خلال مخططات تنقل إدارة وتملك الثروة النفطية إلى أيادي أجنبيه فالتدخل العسكري استراتيجي للسيطرة على ثروة ليبيا النفطية تحت ذريعة التدخل الإنساني وبسط السيطرة الأمريكية على شمال إفريقيا التي كانت تحت السيطرة من طرف المستعمر الأوروبي.[12]

ادى تدخل في حلف الناتو إلى متاهة وسوء الأوضاع أكثر وبداية فعلية لحقبة جديدة، حيث تطورت الميليشيات المتعددة التي قاتلت القذافي ورأت فوائد في سيطرتها على المدن والقرى مما أدى الى تفكك السلطة بشكل ساهم في انتشار وظهور المنظمات الإجرامية، حيث كان لها الأثر البالغ في إفشال كل الجهود المبذولة لإعادة اعمار ليبيا و إمكانية إرساء وبناء مؤسسات الدولة.

دفع التنافس بين الأطراف والفواعل داخل ليبيا إلى تدخل جهات خارجية مدعمة أطرافا داخليه، حيث نجد دعم حلف الناتو لحركه المتمردين فكانت في البداية لعدم الاستقرار والعنف السياسي الحاد، ونتج عنه

[11] حسين بورحلي، **التكييف القانوني للتدخل العسكري في ليبيا في ضوء قراري مجلس الامن 1970 و 1973** ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص القانون الدولي العام و العلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،بومرداس،2014،ص 40.

[12] علي محمد فرج النحلي ،مرجع سابق، ص 40.

انهيار إنتاج النفط وبالتالي انهيار الاقتصاد فأدى هذا التغيير إلى نزوح الأفراد والهجرة غير الشرعية فأصبحت ليبيا ممرا تستغله شبكات الاتجار بالبشر خاصة اللاجئين الهاربين من الحروب في إفريقيا والشرق الأوسط نحو أوروبا، الأمر الذي دفع بالاتحاد الأوروبي إلى القيام بعمليات بحرية قبالة السواحل الليبية للحد من هذه الظاهرة.[13]

لقد اقر العديد من الباحثين في الوضع الليبي أن ليبيا نموذجا عن دولة فاشلة ويعود ذلك لسببين يعتبران أساس تعريف أي دولة فاشلة، فليبيا أصبحت عاجزة تماما عن السيطرة على كامل أراضيها وهي أيضا غير قادرة على حماية حدودها ومنقسمة داخليا بشكل غيب المصلحة العامة للشعب والدولة.

ج-المرحلة الانتقالة و بناء دولة ما بعد القذافي:

انتهى نظام القذافي في العشرين من شهر تشرين الأول عام 2011 بعد مقتله على أيدي مجموعات من الثوار أثناء محاولته الفرار من مدينه سرت (مسقط رأسه) ، وتم دفن جثمانه في صحراء ليبيا سرا مشكلة هذه الحادثة بداية لدخول ليبيا عهد جديد من التناقضات والانقسامات والاقتتال بعيدا عن ما كان يطمح إليه الشعب الليبي ، وتم إعلان ذلك من قبل السلطة الانتقالية في الثالث والعشرون من شهر تشرين الأول عام 2011.

كانت مرحله ما بعد القذافي مرحلة مناقضة تماما لما تمناه وسعى إليه الشعب الليبي، حيث كانت الأحلام في مخيلة الليبيين الذين كانوا يطمحون ببلد غني تنتشر فيه العدالة والمساواة والديمقراطية والتآخي بعيدة تماما الواقع ليبيا فيما بعد الثورة و يمكن أن لخص المشهد السياسي فيما يلي:

تشكل المجلس الانتقالي في أعقاب الثورة الليبية في فيفري عام 2011 برئاسة القاضي مصطفى عبد الجليل، وتم الاعتراف به دوليا، ووضع المجلس خطة لإدارة المرحلة الانتقالية حتى صدور دستور جديد للبلاد، يهدف إلى أعاده الأمن والاستقرار لليبيا حيث تم إصدار الإعلان الدستوري في شهر أغسطس 2011، واهم بنوده إصدار قانون خاص لانتخاب مؤتمر وطني عام، والذي أصدره المجلس في فيفري 2012.

[13] نفس المرجع ،ص 41.

وفي خطوة لاحقة تم انتخاب المؤتمر الوطني في يوليو 2012 وحل المجلس الانتقالي وتكونت حكومة مؤقتة برئاسة علي زيدان ، وفي اثر ذلك حدث أول استقطاب ما بين التيار الليبرالي والتيار الإسلامي عندما اتبعت مجموعات مسلحة وزير الدفاع اسامة الجويلي المحسوب على تحالف القوى الوطنية ، بينما تبعت أخرى وكيل الوزارة خالد الشريف المحسوب على التيار الإسلامي الذي تمتع بتأييد رئيس الأركان والقوات الموالية له عبد السلام جاد الله العبيدي.

وفي أعقاب ذلك أقدم إبراهيم الحضران احد قيادات حرس المنشآت النفطية ورئيس المكتب السياسي لإقليم برقه على بيع النفط خارج أطر الدولة ، ما أدى إلى سحب المؤتمر الوطني الثقة من حكومة علي زيدان الذي فر إلى خارج البلاد في مارس 2014، وخلف علي زيدان في موقعه عبد الله الثني وذلك بشكل مؤقت إلى حين تكليف رئيس وزراء جديد من قبل المؤتمر الوطني الذي أقال الثني وعين احمد امعيتيق خلف له، غير انه تم الطعن بقرار الإقالة لعدم اكتمال النصاب في الجلسة التي اتخذ فيها القرار من طرف تحالف القوى الوطنية ، معتبرا أنها غير قانونيه ومخالفه للإعلان الدستوري، ورفع دعوى قضائية لدى الدائرة الدستورية في المحكمة العليا التي أقرت في يونيو 2014 عدم شرعيه الإقالة وأبقت على ثني في منصبه.

وفي قرار مخالف للأعراف المعمول بها في ليبيا أعلن البرلمان تغيير مقره إلى مدينه طبرق بدعوة إتمام إجراءات استلام وتسليم السلطة على خلفيه قرار المحكمة العليا، وظهر في المشهد اللواء خليفة حفتر الذي شكل الجيش الليبي الموالي لحكومة أصبح مقرها في طبرق شرق البلاد والتي نالت اعترافا دوليا وإقليميا.

وفي اثر ذلك رفع الدعوة في المحكمة العليا تطعن في صحة إجراء استلام وتسليم السلطة في طبرق، واستمر السجال بشأنها ما يقارب ثلاثة أشهر، وانتهت بإصدار المحكمة قرارا في نوفمبر 2014 بعدم صحة إجراءات نقل السلطات إلى حكومة الطبرق، بل وعدم صحة كل ما له علاقة بإجراءات لجنه فبراير بما فيها انتخاب البرلمان، وبذلك أصبح البرلمان بحكم المنعدم، وهو ما يعني إجراء انتخابات جديدة.

وفي خطبة سياسية اقر المؤتمر الوطني العام في سبتمبر 2014 تشكيل حكومة الإنقاذ الوطني بقيادة عمر الحاسي في طرابلس والمدعومة من أطراف إقليميه ، وبدعم من رئاسة الأركان العامة بقيادة العميد عبد السلام جاد الله العبيدي، والتي تعمل تحت إمرته قوات الدروع ، وهي اكبر فصيل مسلح في ليبيا– لذلك الوقت–حيث كانت تنتشر في معظم إرجاء البلاد، وبالتوازي مع هذه الخطوة السياسية قامت مجموعه من التشكيلات المسلحة بعملية عسكرية أطلقت عليها اسم "فجر ليبيا" في غرب البلاد ضد

قوات القعقاع والصواعق والمدني التي أجبرت على الانسحاب من طرابلس وحصرت في مدينه الزنتان، وبذلك سيطرت قوات الدروع على معظم الغرب الليبي.

تدخلت الأمم المتحدة وبعثت برناردينيو ليون مندوب لها، وعمل جاهدا لصياغة اتفاق إلا انه أتهم بالانحياز لفريق حفتر ، وخلفه مارتن كوبلر ،وتمت سياغة اتفاق الصخيرات في المغرب في ديسمبر2015 ، وتم فيه توافق على تشكيل ثلاثة هيئات؛ المجلس الرئاسي والحكومة والمجلس الأعلى للدولة، وتشكلت حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج في طرابلس بوصفه رئيسا للحكومة والمجلس الرئاسي في الوقت نفسه.

وبذلك انتهى الواقع السياسي في ليبيا إلى أزمة عميقة في الشرق الليبي تديره حكومة مستقلة وهي الحكومة المؤقتة او حكومة الازمة كما يطلق عليها، ويرأسها عبد الله الثني. أما العاصمة طرابلس ومعظم الغرب فتسير شؤونه حكومة الوفاق الوطني ويقودها رئيس المجلس الرئاسي المنبثق عن اتفاق الصخيرات فايز السراج.[14]

تحولت ليبيا إلى فوضى حقيقية بين الذين يسعون لتحقيق واقع أفضل للبلاد وبين اللصوص والمتطرفين والمرتزقة والمجرمين الذين يعملون لصالح جهات يدفعون ثمن ذلك، حيث أصبح الواقع يبعد ليبيا عن المسار نحو تحقيق دولة ديمقراطية فالفوضى العارمة أصبحت عائقا أمام إنجاح عمليه بناء مؤسسات الدولة ومطلبا غاية في الصعوبة.

بعد السقوط بعده أعوام تغير الحال إلى غير المتوقع في ما كان ينتظر الشعب الليبي، فقد أصبح يتم تهريب النفط لحساب الكبار من خلال عصابات وأصبحت ليبيا دولة فاشلة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا تسيطر عليها المليشيات المسلحة، التي تملك مخزونا من السلاح يفوق ما كان متوفرا في عهد معمر القذافي، وما يحدث في ليبيا هو أسوا واقع يمكن تخيله لهذا البلد فأصبحت مرتاعا للإرهابيين والمرتزقة وتجار البشر والمخدرات بالإضافة إلى تحولها إلى مكان للتعذيب و تنفيذ الاغتيالات العشوائية والمدروسة وتجاره السلاح غير الشرعية.

أصبحت السلطة في ليبيا هش للغاية حيث أنها عجزت عن السيطرة على الأوضاع الأمنية ونشاطا الميليشيات المسلحة إلى درجه أن ارتكاب الجريمة أصبح أمرا عاديا، دون خوف من العقاب والفوضى أنهكت الليبيين والصراعات القبلية والإيديولوجية اشد سوءا من الوضع الذي كان قائما في عهد القذافي.

[14] احمد سعيد نوفل وآخرون ،**الأزمة الليبية إلى أين، مركز دراسات الشرق الأوسط**، العدد 13،2017، ص ص10-11.

أدى الصراع حول الإطار الدستوري إلى اندلاع صراعات مسلحة بين الأطراف التي قادت وساهمت في قياده الثورة الليبية، وحملت فجر ليبيا احد العمليات العسكرية التي قامت بها كتائب الثوار والدروع والإسلاميين لكبح التمرد على الشرعية العملية قادها اللواء المتقاعد خليفه حفتر تحت مسمى عملية الكرامة ، فكانت عملية فجر ليبيا في 13 تموز 2014 وهذا بعد شهرين من انطلاق عمليات اللواء المتقاعد خليفه حفتر ضد ثوار ببن غازي وطرابلس، حيث هاجمت قوات الجنرال حفتر مقار الثوار والكتائب الإسلامية وانتقلت العملية الى طرابلس ثم توسع الصراع يشمل العديد من المناطق ما أدى إلى زيادة عمق الصراع حول السلطة وضبابية في المسار الدستوري.

بعد تلاشي تحالف فجر ليبيا ظهرت في غربه اغلب الميليشيات المسلحة التي كانت تحت لواء خليفة حفتر في تحالف فجر ليبيا بمسميات جديدة، مثل جهاز مكافحة الجريمة، الأمن المركزي، الحرس الوطني بعدها أعلنت ولائها للمجلس الوطني بمجرد الوصول إلى طرابلس ، بالإضافة إلى قوات حرس المنشآت النفطية "قوات برقه" هذه القوات معادية لميليشيات فجر ليبيا لكنها مع ذلك أعلنت ولائها لحكومة الوفاق فور دخولها طرابلس ، حيث كانت جميع محاولات توحيد القوى العسكرية في الشرق والغرب تحت قياده عسكريه موحدة فاشلة وهذا تسبب بعرقلة رفع حظر السلاح من جانب مجلس الأمن لتزويد القوات الليبية بما يمكنه من محاربه الإرهاب.

و يمكن أن نعدد التشكيلات المسلحة و النشطة في ليبيا فيما يلي:

01- المجلس العسكري للزنتان:

تكون هذا الكيان العسكري خلال تصاعد الاحتجاجات الشعبية والصدام المسلح ضد قوات نظام معمر القذافي في فيفري 2011، والذي يضم مجموعة المقاتلين الذين خاضوا الحرب الأهلية وكان لهم دور كبير في السيطرة على العاصمة طرابلس في أغسطس 2011، والانجاز العسكري الذي أعطى سمعة ونفوذا في الواقع الأمني ما بعد القذافي، خاصة الحدث المدوي الذي ارتبط اسمه به وهو إلقاء القبض على سيف الإسلام القذافي احد قاده كتائب مقاومة الاحتجاجات الشعبية. نظرا لنفوذه في الساحة الليبية تم تعيين احد قادته وهو اسامة جويمي وزيرا للدفاع في المجلس الوطني الانتقالي، الذي فرض نفوذ وسيطر على مطار طرابلس، البوابة الرئيسية لليبيا نحو العالم الخارجي، لكن في نفس الوقت شابت سلوكيات العديد من قادته الكثير من الانتهاكات القانونية والأمنية مثل التهريب والأنشطة غير الشرعية

في السوق السوداء. و يقدر عدد الأفراد المنضوين تحت قيادة المجلس العسكري للزنتان ب 4000 فرد مسلحين بالأسلحة الثقيلة مثل الدبابات وراجمات الصواريخ وبعض الثكنات العسكرية ، الذين اصطدموا في الكثير من المرات مع

الجماعات الإسلامية المسلحة حول السيطرة على بعض المواقع في طرابلس والمدن الحيوية الأخرى، لكن كان يفرض سيطرة تامة على منطقه غرب طرابلس قبل ظهور قوات فجر ليبيا.[15]

2- **كتائب مصراتة:** تعتبر كتائب مصرات المنافس الأكبر للمجلس العسكري الزنتان في السيطرة على النظام السياسي الجديد إلى مستوى الصدام العسكري القاسي في طرابلس خاصة في ما يتعلق بما أصبح يسمى بمعركة تحرير المطار، التي انتصرت فيها الكتائب بالتحالف مع مجموعات عسكرية أخرى تحت اسم قوات فجر ليبيا، واخرجت الزنتان من العاصمة، وفي الحقيقة كانت كتائب مصراتة أكثر القوى الثورية تنظيما وقوة التي واجهت الجيش الليبي وألحقت به الهزائم في معركة طرابلس وسرت.

03-كتيبة 17 فبراير:

تعتبر من اكبر القوى العسكرية الليبية المنبثقة عن الصراع الأهلي ومتمركزة في الشرق الليبي، وهي عبارة عن ائتلاف لاثنتي عشر كتيبة مختلفة، يتراوح مجموع أفرادها ما بين 2611 إلى 4111 فرد، مجهزين بمعدات ثقيلة ومخازن للذخيرة والأسلحة الخفيفة وكانت تعمل تحت إدارة الحكومة في المناطق التي تسيطر عليها خاصة مدينه بنغازي، اذ كانت تتولى تأمين الحماية الأمنية للمجمع الدبلوماسي الأمريكي في بنغازي.[16]

04 -ميليشيات فجر ليبيا

وهي تشكيلات مسلحة من 23 مدينة ليبية و التي تعتبر موالية لحكومة الانقاذ الوطني[17] ، التي شاركت في التمرد العسكري ضد نظام معمر القذافي، تشكلت تحت قيادة موحدة كرد فعل على الاضطرابات الأمنية وأعمال العنف التي أخذت في الانتشار عبر الإقليم الليبي خاصة في المدن الكبرى مثل طرابلس وبالغازي التي شهدت عمليات اغتيال للكثير من الشخصيات الأمنية والسياسية بهدف خلق الفوضى وعوده قوى الدولة العميقة إلى الحكم بطريقه أخرى.

---

[15] صورية زاوش،،مرجع سابق،ص 270.

[16] نفس المرجع، ص ص 70،72.

[17] حوسين بلخيرات، **الدبلوماسية الجزائرية و تسوية الأزمة الليبية رؤية تقييمية** ،مجلة الحقوق و العلوم الانسانية ،العدد01 (مجلد11)، ص 49.

لذلك حرست قيادة هذه القواعد على التأكيد على أنه لا تناصر طرفا سياسيا معين، ولا تتلون بلون سياسي أو إيديولوجي محدد، مهمتها الأساسية عودة الأمن والحفاظ على مكتسبات الثورة. لقد كان الهدف الأول الملح لعمل هذه التشكيلة العسكرية هو تأمين العاصمة من أعمال العنف بدءا من تأمين الحركة في

الطريق الرابط بين وسط العاصمة والمطار الذي كانت تسيطر عليه كتائب القعقاع والصواعق التابعة لخليفة حفتر، وأعلنت دعمها لعملية الكرامة من اجل السيطرة العسكرية على البلاد.

تتكون قوات فجر ليبيا من كتائب مصراتة، زيليتين، غربال، كتائب ثوار طرابلس، كتائب 17 فبراير وكتائب شهداء العاصمة التي كانت تنظر إلى قوات حفتر على أنها مكونة من كتائب القذافي. لقد كان الامتحان العسكري القاسي لهذه القوات عملية إخلاء المطار والمقار الأمنية والعسكرية في المنطقة المحيطة به من الجماعات المسلحة أطلقت هذه العملية العسكرية في نهاية جويلية 2013 واستمرت المعارك أكثر من شهر، انتهت بطرد قوات حفتر منه ثم العاصمة ككل. لقد كانت تعمل قوات فجر ليبيا تحت الغطاء السياسي للمؤتمر الوطني العام، في ما يتعلق باستعادة المطار وتأمين العاصمة من أعمال العنف الجماعات المسلحة المناوئة[18].

5-تنظيم داعش:

دخل تنظيم الدولة الإسلامية المشهور باختصار بداعش المشهد الليبي عقب تصريحات سابقه لقذاف الدم احد زعماء النظام الليبي السابق حول الإشادة بدور تنظيم داعش في المنطقة العربية، و بأنه يملأ الفراغ السياسي في المنطقة. ساهمت هذه التصريحات في انضمام عدد من فلون النظام السابق إلى داعش في سرت، وبسرعة انتشر التنظيم في المدينة وسيطر عليها لاحقا بعد مواجهات عسكرية متكررة مع قوات فجر ليبيا، إلا أن هذه الأخيرة انسحبت بسبب هجوم إتباع خليفة حفتر ما يسمى بجيش القبائل على غرب طرابلس، الوضع الذي جعل التنظيم يتمدد شرقا واصطدم بقوات فجر ليبيا في مصراتة، ثم انتقل إلى درنة حيث استمرت المواجهات مع قوات مجلس الشورى ثوار درنة لأيام في جوان 2015، إلى أن تم طرد التنظيم منها. إلا أن المناوشات بقيت مستمرة بشكل متقطع في جويلية 2015، بسبب قيام ثوار مجلس

[18] صورية زاوشي ،مرجع سابق، ص273.

شورى درنة بمحاصرة عناصر التنظيم داعش في بعض الأحياء القريبة من درنا وبقاء بعض جيوب التنظيم نشطة داخل بعض الأحياء من المدينة.[19]

المبحث الثاني : انعكاسات الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري:

سنركز في هذا المبحث على إبراز أهم انعكاسات الازمة و التي تدفع الدبلوماسية الجزائرية نحو السعي لإيجاد حلول توافقية وفق المبادئ المعروفة بها في الساحة الإقليمية والدولية.

المطلب الأول : تهديدات الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري

أدى انهيار المؤسسات الأمنية وعدم قدرته على التحكم في الأوضاع الداخلية إلى انعكاسات خطيرة من خلال انتشار السلاح خارج إقليم الدولة بالإضافة إلى نشاط الجماعات الإرهابية على طول الشريط الحدودي على مسافة 982 كلم بين ليبيا والجزائر هذا ما صعب تغطيتها أمنيا في ظل الوجود أزمات في الجوار الساحلي، فالجزائر من بين أكثر الدول تضررا من تفاقم الأوضاع داخل ليبيا ويمكن حصر أبرز التهديدات من خلال النقاط التالية:

أ- الانكشاف على الحدود الشرقية:

لقد شبهت نيويورك تايمز الوضع الأمني في ليبيا بصراع الميليشيات في لبنان إبان الحرب الاهلية، وأن زعماء الكتائب والمليشيات المسلحة حولوها إلى إقطاعيات لها حكم شبه ذاتي. وقد أحدثت الأزمة الليبية أزمات وتحديات وأخطارا أمنيه ذات أبعاد تجاوزت المحلي لتطال البلدان المجاورة لها، ولتزيد من هشاشة الأوضاع وتضاعف التهديدات الأمنية في المنطقة بأكملها، ذلك بسبب ما ترتب عن انهيار المؤسسة العسكرية والأمنية في ليبيا من انتشار للأسلحة وتهريبها لأغراض سياسية[20]

[19] المرجع نفسه ، ص 276.

[20] زين العابدين معو راندة حمايدية ،مرجع سابق،ص 86.

وقد شكل طول الشريط الحدودي البري بين ليبيا والجزائر عبئا أمنيا بالشكل الذي يزيد من فرص اختراق الحدود من طرف المرتزقة وتجار البشر بين مالي والنيجر إلى غاية ليبيا في ظل غياب تغطيه أمنية وعسكرية من طرف الجانب الليبي الذي أصبح مصدر تهديد هو الأخر بدلا من تأمين الحدود، هذا الأمر الذي فرض أعباء إضافية على الجزائر في ظل عجز دول الجوار الأخرى على غرار تونس ودول الساحل من المساعدة على تأمين الحدود.

أعطت الجزائر الأولوية لمسألة انكشاف حدودها الشرقية حيث صرح وزير الدفاع أن المنطقة تعيش حاله من الاضطرابات وتفاقمات غير مسبوقة قد تؤدي إلى عواقب سلبيه ومضره باستقرار المنطقة.

ب–التهريب والمتاجرة بالسلاح:

أدى سقوط حكم القذافي إلى حالة من الفوضى حيث أصبح الوصول إلى امتلاك السلاح أمر هين خاصة مع حالات النهب التي تعرضت لها المخازن من طرف الميليشيات المسلحة، فأصبحت المنطقة كلها مهدده وعلى رأسها الجزائر التي شهدت عده محاولات لإدخال الأسلحة عبر الحدود الشرقية إلا أن فطنة الجيش الجزائري أسهم في إحباط العديد من تلك المحاولات. وفي ظل وجود أكثر من 100 فصيل وميليشيا مسلحة في ليبيا لا تحتكم إلى سلطه المركزية فان مخاطر انتقال الأسلحة وتهريبها تبقى قائمه ومصدر إزعاج وتهديد للأمن القومي الجزائري .لقد أشارت التحقيقات المتعددة إلى أن الجزائر بات سوقا رائجة للأسلحة الفردية المهربة من ليبيا من قبل المجموعات الناشطة في تهريب الرصاص أو الذخيرة، وهذا ما يؤكده العديد من الشحنات التي تم حذفها من قبل الأجهزة الأمنية في الحدود والتي كانت تضم كميات مهمة من الذخيرة التي يتزايد الطلب عليها مثل فئة برابلوم لأنها الأكثر استعمالا في الجزائر من قبل مالكي الأسلحة الفردية، وعليه فان الهدف من ذلك يكمن في محاوله بيع تلك الأسلحة العصابات قطاع الطرق وكبار التجار ورجال الأعمال في الجزائر بحيث أفادت المصادر الأمنية أن شبكة منظمه تضم ليبيين وجزائريين تعمل على تامين تهريب السلاح عبر الحدود بين البلدين، بينما يقتنيه مهربون المخدرات والرشاشات من نوع كلاشنكوف في حين يتجه مربى المواشي إلى شراء بندقية سيمينوف الروسية .

ج –تنامي نشاط التنظيمات الإرهابية:

لقد ساهم ترد الوضع السياسي في ليبيا في اصطباغ الوضع الأمني في منطقه المغرب العربي بالهشاشة فشساعة الحدود وتردي فاعلية الأجهزة الأمنية وتأهب القوى المعادية للثورة المضادة كلها عوامل شجعت

التنظيمات الإرهابية على تفعيل مخططاتها على مستوى المنطقة، حيث التحق عدد من أعضاء تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بالثوار الليبيين، وتسلل عدد آخر إلى الأراضي بهدف القيام بأعمال تخريبية هناك فمن الواضح أن التنظيم يبحث عن هكذا فرص تمكنه من أن ينمي نشاطه الإرهابي في منطقه المغرب العربي. وجراء تداعيات الأزمة الليبية وانتشار الأسلحة الثقيلة في منطقه المغرب الإسلامي، دخلت عناصر تنظيم القاعدة في ما وصفه بعض المختصين "مرحله متقدمة من التسليح السريع" الشيء الذي جعل هذه المجموعة المسلحة تنتقل من الطابع الإرهابي العابر للحدود إلى حرب عصابات تقليدية أكثر استقرارا، وذلك على ضوء إمدادات عسكريه ثقيلة لعناصره[21].

وهذا يدفع إلى تنشيط الخلايا النائمة والزيادة في خطورة العمليات الارهابية ما يكلف الجزائر تدهور الأوضاع نتيجة العبء الأمني في حال استمرار الوضع القائم على سيطرة التنظيمات الإرهابية على مناطق قريبه من الجنوب الغربي لليبيا، الأمر الذي يزيد من مخاوف في الجزائر على أمنها من خلال تمدد هذه التنظيمات في وقت لا تزال فيه الدولة هشة نتيجة الخلاف بين السياسيين والعسكريين، فبعد أن كانت الأزمة الليبية بين ميليشيات تحاول حتى موقع في مناطق أصبحت تتخذ بعدا أكبر بدخول تنظيمات إرهابية ذات أهداف عابره للحدود. [22]

د- تنامي نشاط الجريمة المنظمة:

أدى سقوط نظام القذافي إلى تزايد كثيف لنشاط الجريمة المنظمة والهجرة السرية والاضطرابات الأمنية فهي تخلق مجالا واسعا للتعاون بين تلك الجماعات الإرهابية وتجار السلاح [23] .

المطلب الثاني: محددات موقف الجزائر من النزاع في ليبيا:

إن المنظر للعلاقات الجزائرية الليبية قبل سقوط نظام القذافي أن العلاقات كانت تسودها فترات من التجاذب وفترات من التنافر وهذا نتيجة لسياسة القذافي المعادية في كثير من الأوقات للجزائر حيث كان من الداعمين لإقامة دولة الطوارق إلى أن جاءت أحداث 2011 أين وجدت الجزائر نفسها في مواجهه مع

[21] نفس المرجع، ص 86.

[22] سهام مقراني ،مرجع سابق، ص 56.

[23] المرجع نفسه ، ص 57.

الأوضاع المتدهورة في ليبيا، حيث شكلت تلك الأوضاع الارتباك للطرف الجزائري نتيجة لعده اعتبارات نذكر منها:

-عامل المفاجأة والفراغ المعلوماتي حيث أن الجزائر لم تتمكن من مجارات الأحداث آو التنبؤ بها بالإضافة إلى غياب رؤية واضحة تجاه التغيرات الحاصلة ويظهر هذا جليا من خلال موقف الجزائري تجاه المجلس الانتقالي الذي لم تدعم وفي نفس الوقت لم تدعم النظام بشكل رسمي . فالجزائر تعارض أي تدخل أجنبي مهما كانت الذريعة بحكم الجوار، فان دعم اي طرف سيقحم الجزائر مباشره في الصراع ويعرض ترابها لمخاطر أمنية وهذا موقف يقوم على إدراك سياسي مفاده أنها لن تتضرر لا في حال بقاء القذافي ولا في حال رحيله فلا توجد مكاسب سياسية متوقعه تبرر دعم احد طرفي الصراع[24].

-التخوف من مخرجات الصراع الليبي الذي قد يصبح موردا للسلاح والمهاجرين وتنام نشاط الإرهاب الدولي في ظل اتساع خط التماس بين الجزائر وليبيا ،المقدرة بـ 982 كم في الجزائر تتخوف من انتقال الأسلحة إلى عناصر إرهابية في أراضيها وفي الساحل ولمواجهة ذلك ، تتحرك على صعيدين أساسيين، يكمن الأول في جملة من الإجراءات الأمنية تنخرط فيها قوات الجيش والدرك وحرس الحدود والقاضية بنقل قوات وعتاد إضافيين إلى المناطق الحدودية مع ليبيا وشراء معدات و أجهزه مراقبه جوية، وكذلك إخفاء تنقل سلع جديدة للمراقبة في المناطق الحدودية منعا لتهريبها إلى ليبيا. فيما يكمن الثاني في تدعيم التعاون والتنسيق مع مالي والنيجر وموريتانيا لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة عموما وتهريب الأسلحة الليبية خصوصا.[25]

-التدخل العسكري الأجنبي في الصراع الليبي وهذا يتعارض مع العقيدة الأمنية الجزائرية التي ترفض أقامه قواعد عسكريه في المنطقة. فالموقف الجزائري تحديدا فيما يتعلق برفض تدخل حلف شمال الأطلسي الناتو برز حين صوتت الجزائر بالرفض على قرار الجمعية العربية الصادر في الثاني عشر من مارس 2011 والذي دعا الأمم المتحدة إلى التحرك عسكريا وفرض منطقه حظر الطيران في ليبيا، بموجب القرار الدولي رقم 1973 لعام 2011 الصادر عن مجلس الأمن.

حيث تضاعفت حساسية الجزائر إزاء عمليات الناتو مع قياده فرنسا لها وهي الدولة التي تعتبرها الجزائر بمثابة العدو التاريخي لها. وكانت تدخل والحضور الفرنسي المستمر لاحقا احد أهم محركات المساعي

[24] زين العابدين معو و راندة حمايدية، مرجع سابق، ص 89.

[25] عبد النور بن عنتر ،**الأزمة الليبية و تداعياتها على منطقة المغرب العربي**، مجموعة الخبراء المغاربيين، مركز الدراسات المتوسطية الدولية،العدد6،سبتمبر 2011،ص 07.

الجزائرية تجاه الأزمة في ليبيا. إذ أن الجزائر تعتبر فرنسا دولة منافسة لها في مجالها الحيوي المتمثل بمنطقه شمال إفريقيا، تهدد الدور والمكان التي تسعى إلى نبؤها على مستوى شمال إفريقيا.

-التخوف من انتقال الانتفاضة إلى الجزائر ويليها تدخل دولي مماثل كما يحدث في ليبيا. فمع انطلاق أحداث الحرب الأهلية في ليبيا حرصت الجزائر على تجنب اتخاذ موقف دعم لطرف الثوار وذلك خشية من رده فعل القذافي المضادة، و إمكانية قيامه بدعم تحركات في شارع الجزائري إذا ما آلت نتيجة الحرب الأهلية لصالحه، وذلك كرد فعل من في حال دعمت الجزائر الثوار، وهو ما عبر عن تأثير أدراك صناع القرار لتاريخ العلاقات مع ليبيا.[26]

المبحث الثالث :الرؤيا الجزائرية حول حل النزاع في ليبيا

في هذا المبحث سنحاول إبراز نظرة الدبلوماسية الجزائرية للخروج من الأزمة الليبية و ما يميز المقاربة الجزائرية عن باقي المبادرات الأخرى مع تدعيم ذلك بأهم المبادرات التي كان للجزائر حضور فيها.

المطلب الأول : المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية :

بمجرد بداية الأزمة الليبية بادرت العديد من الأطراف العربية والدولية لحل الأزمة الليبية، وعلى عكس ما حدث في ثورتي تونس ومصر سارعت الدول العربية وغير عربية إلى التدخل في الشأن الليبي منذ الأيام الأولى من تأزم الأوضاع الداخلية، وقد بدا واضحا للعيان أن الدول التي لم يحركها ما حدث في كل من تونس ومصر أولت ما يحدث بليبيا اهتمام خاصا، فسعت دول عربية إلى أن تتخذ الجامعة العربية قرارات مساندة لما عرف بالثورة الليبية، فعقد مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية اجتماعا لمناقشة المسألة الليبية قبل أن يمضي شهر واحد على بداية الانتفاضة، ليتخذ مجلس الجامعة في اجتماعه بتاريخ 12 مارس قرار يدعم الثورة الليبية عن طريق فرض حظر جوي على تحليق الطيران الحربي وإنشاء مناطق آمنة كإجراء وقائي يتيح حماية الليبيين والرعاية الرعايا الأجانب وخاصة الضحايا المنسيين من ضربات النار في ليبيا، ذلك ما يشكل عنصر هاما في حماية المدنيين وسلامة إيصال

[26] علياء محمد الجواد المنصوري، **تأثير الأزمة الليبية على الامن القومي لدول شمال إفريقيا الجزائر نموذجا**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب و العلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط،الأردن،2021، ص 110 .

المساعدات الإنسانية ، ودعى القرار مجلس الأمن لاتخاذ قرار مماثل وفرضه بالقوة، ليقدم الاقتراح بعد يومين فقط لمجلس الأمن. وفي 17 مارس 2011 صدر القرار رقم 1973 الذي فتح الطريق أمام استخدام جميع السبل بما فيها القوة العسكرية لمساعده الثورة الليبية بحجة حماية المدنيين من بطش الديكتاتور.

اعتبر الموقف الجزائري من الأزمة الليبية واضح رغم ما تعرض له من تشويه من قبل بعض وسائل الإعلام الليبية وبعض الجماعات المسلحة. الجزائر ظللت تراقب ما يجري في ليبيا من بعيد، وظل موقفها محكوما بمجموعة من المبادئ على رأسها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار.[27]

والمعروف عن السياسة الخارجية الجزائرية دورها الفعال في عمليات إعادة الأمن والسلام في القارة الإفريقية والتي كان آخرها ما تقوم به في أزمة شمال مالي، واستنادا على هذه التجربة فان المقاربة الجزائرية تجاه النزاع في ليبيا يرتكز على ثلاث محاور رئيسيه وهي:

رفض التدخل الأجنبي انطلاقا من العقيدة الجزائرية التي ترتكز على سيادة الدولة على أراضيها وتعارض تواجد قوات أجنبية. تعزيز الحوار بين الأطراف المتنازعة الداخلية بشكل مستقل عن أي تدخلات خارجية في الأزمة الليبية لا تحل إلا من طرف الليبيين أنفسهم دون إقصاء أي طرف لأسباب عرقية أو جهوية في إطار الحوار الشامل، وهذا الموقف الذي ميز الجزائر عن باقي مساعد الدول التي تساند في مواقفها طرفا على حسابي الآخر مثل الموقف المصري الداعم لخليفة حفتر، وكذلك مساهمه قطر والإمارات والكويت في فرض حظر جوي على ليبيا إلى جانب حلف الناتو.

تقوم المقاربة الجزائرية على الاعتماد على الحل السلمي ورفض الخيار العسكري، لذلك فقد دعت إلى المصالحة الوطنية من خلال عملية شاملة تجمع كل الخصوم، بمن فيهم الإسلاميين وقيادات النظام السابق باستثناء المليشيات والجماعات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة، كما تؤكد على أن يكون حل ألازمه ليبيا – ليبيا من خلال احتضانها لثلاث لقاءات حوار بين الفرقاء الليبيين، في حين يبقى أهم وأبرز موقف مبدئي للجزائر بخصوص ألازمه الليبية هو رفض التدخل الأجنبي والحرص على الوحدة الليبية.

كما ترفض الجزائر المشاركة في الاجتماعات الدولية التي يقول القائمون عليها بالحسم العسكري وتساند المبادرة الإفريقية، وبخصوص الإستراتيجية الجزائرية بشأن ليبيا فقد تضمنت:

– دعم الاستقرار الوطني

[27] زين العابدين معو و راندة حمايدية، مرجع سابق، ص 87-88.

– الإبقاء على مسافة واحدة من كل الأطراف.

– دعم دور الأمم المتحدة في إدارة الحوار الليبي– الليبي وتشكيل حكومة وحدة وطنية.

–احتواء أنشطه تجارة الأسلحة وتدفق اللاجئين وأفراد الجماعات المسلحة المتطرفة.

– مبادرات التدخل العسكري الخارجي للدعم طرف ضد آخر في الأزمة الليبية التي هي في الأصل بالغة التعقيد .

و يمكن تفسير موقف الجزائر المحايد حيال الأطراف المتصارعة في ليبيا بأربعة عوامل تتمثل فيما يلي:

1– الجزائر تعارض أي تدخل أجنبي مهما كانت الذرائع بحكم الجوار فان دعم أي طرف سيقحم الجزائر مباشره في الصراع ويعرض ترابها لمخاطر أمنية.

2– موقف قائم على إدراك سياسي مفاده أنها لن تتضرر لا في حاله بقاء القذافي ولا في حاله رحيله وبالتالي لا توجد مكاسب سياسية متوقعة تبرر دعم احد أطراف النزاع.

3–اهتمام الجزائر بشؤونها الداخلية، فالنظام في وضعية الصعبة بسبب تنوع وتعدد الاحتجاجات

تحاول الجزائر جاهدة إلى جمع الأطراف المتصارعة في ليبيا إلى مائدة الحوار لوقف الاقتتال والوصول إلى حل سياسي لتحقيق جمله من الأهداف وذلك من خلال؛

أ– العمل على تحقيق توافق بين الليبيين بالحوار على خريطة الطريق تتضمن حل للازمه وتمنع اللجوء والاحتكام إلى السلاح لحل الخلافات، وتسحب ذرائع التدخل العسكري الإقليمي والدولي في ليبيا.

ب– بناء مؤسسات الدولة وقطع الطريق على تمدد وانتشار فكر الجماعات المسلحة حتى لا يتسرب عبر الحدود نحو الجزائر أو نحو الدول الساحل وتشكيل منظومة اتصال ودعم تهدد استقرارها.

ج– محاولة إقامة سلطة مركزية قوية تحتكر حيازة السلاح واستعماله وتمنع تدفقه إلى داخل الجزائر من خلال التعاون على ضبط الحدود المشتركة[28].

فالموقف الجزائري داعم لمساعي حل الأزمة سياسيا في إطار أممي وبشكل جماعي فالجزائر لا تشارك في الاجتماعات الدولية التي يقول القائمون عليها بالحسم العسكري وتساند المبادرة الإفريقية الداعية لوقف

[28] توفيق بوستي، **المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية في ضل التحديات الراهنة**، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، العدد03 ،العدد03، جويلية 2021،ص ص 689–690.

إطلاق النار، حماية المدنيين، حماية المهاجرين المقيمين في ليبيا، ومشروع في حوار يجمع كل الأطراف الليبية. [29]

المطلب الثاني: الآليات الدبلوماسية والأمنية الجزائرية للتسوية السلمية للازمة الليبية:

تولي الجزائر أهمية كبيرة للمحور الأمني في تحركاتها السياسية في فضائها الإقليمي خاصة مع تزايد التهديدات الأمنية الناجمة عن الأزمة الليبية، و أمام ارتباط الجزائر بمحددات وثوابت في سياستها الخارجية لم يكن أمامها إلا خيار عقد اجتماعات أمنية متعددة الأطراف، دون أن يمس ذلك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

تحرص الجزائر على بذل جهود مستمرة في سياق المساهمة في تسوية الأزمات وتقوم على تبني دبلوماسية متعددة المستويات، دولي، إقليمي، ووطني؛

فدبلوماسية المستوى الدولي متعلقة بالاندماج في الجهود التي تبنتها الأمم المتحدة من اجل تسوية الأزمة حيث تعد الجزائر طرفا رئيسيا في هذه الجهود. في حين تتمحور دبلوماسية المستوى الإقليمي حول آلية دول الجوار، والتي طرحت مبادرة جزائرية في البداية تشمل الدول السبعة المجاورة لليبيا ثم اقتصرت على ثلاث دول فقط وهي الجزائر وجمهورية مصر و تونس. أما دبلوماسية المستوى الوطني فهي المتعلقة بترويج الدبلوماسية الجزائرية لآلية المصالحة الوطنية كآلية فعالة لتسوية الأزمة الليبية وذلك ارتباطا بتجربة المصالحة الوطنية في الجزائر. [30]

لقد انضمت الجزائر إلى الجهود المبذولة من طرف الجماعة الدولية بهدف وقف نزيف العنف السياسي في ليبيا، مطالبة الهيئات المختصة بالعمل والتنسيق مع كافة الأطراف المعنية بالنزاع، فخلال اجتماع اللجنة رفيعة المستوى للاتحاد الإفريقي بأديس بابا شهر مارس عام 2011 والذي ضم كل من منظمة الأمم المتحدة، منظمة المؤتمر الإسلامي، جامعة الدول العربية وآخرون من خلال هذا الاجتماع قدمت الجزائر مقترحا يستند على النقاط التالية:

- الوقف الفوري لإطلاق النار على كافة التراب الليبي.
- إنشاء آلية لمراقبة التأكد من وقف إطلاق النار.
- التنسيق من اجل ربط الحوار بين الأطراف المتنازعة داخل ليبيا.

[29] زين العابدين معو و راندة حمايدية، مرجع سابق، ص 88.

[30] حوسين بلخيرات، مرجع سابق، ص 47.

– تنشيط العمل في إطار الاتحاد الإفريقي لإيجاد حلول لحركة الأسلحة التي تهدد استقرار المنطقة.

عرفت هذه الندوة دورا فعالا من طرف الدبلوماسية الجزائرية التي رافعت من أجل العمل على الحوار الشامل لتسوية الأزمة، ولقيت مقترحات الجزائر القبول من طرف المشاركين في هذه الندوة وتم إدراجها في البيان الختامي للاجتماع.

أما على صعيد الوساطة المباشرة فقامت الجزائر بتنظيم اجتماعات ضمت ممثلين عن الأحزاب السياسية، قادة سياسيين، وعناصر من المجتمع المدني الليبي.

من بين هذه المبادرات الاجتماع الذي عقد في 10 و 11 مارس عام 2015 بالجزائر وحضره الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثه الأمم المتحدة للدعم في ليبيا **برناردينو ليون** والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المكلفة بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية **فديريكاموغبريني** ، بعد يومين من الحوار السياسي بين ممثلي الأحزاب السياسية وشخصيات مستقلة وناشطين حقوقيين، توج الاجتماع بصياغة بيان مشترك ختامي فيه مجموعة من النقاط المهمة التي كانت كالتالي:

1– تأكيد المجتمعين ضرورة التعهد بحماية وحده ليبيا الوطنية الترابية واستقلالها وسيادتها على أراضيها، ورفض أي وجه من أوجه التدخل الخارجي في الأزمة الأمنية الليبية.

2– الالتزام بالإعلان الدستوري المتضمن مبادئ ثوره شباط 17 فبراير القائمة على أسس العدالة وحقوق الإنسان وبناء دولة القانون والمؤسسات.

3– الالتزام باحترام العملية السياسية المبنية على قواعد اللعبة الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة

4– تأكيد دعم الحوار بمساراته المختلفة وإعلان الرغبة الجماعية في إنجاح إعماله في اقرب وقت ممكن، بما يؤدي إلى تشكيل حكومة توافقية، ووضع ترتيبات أمنيه تتضمن وقفا دائما لإطلاق النار، وانسحاب كافة التشكيلات المسلحة من المدن، ووضع جدول زمني لجمع السلاح، وحل جميع المليشيات المسلحة.

5– تأكيد المشاركين الالتزام التام بإعادة بناء قوات مسلحة وشرطة وأجهزة أمنية وتنظيمها لتقوم بحماية امن المواطنين والتراب الوطني والمحافظة على سلامتهم[31].

لقد شكل هذا الاجتماع تقدما هاما في الوصول إلى أرضية مشتركة لدعم المسار السلمي الذي بدا في جنيف كونه يجمع أطراف فاعل في الساحة السياسية الليبية وشخصيات ذات وزن مؤثر في ليبيا، وقد تمنت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي جهود الجزائر ومبادرتها بدعوة مختلف القوى السياسية

[31] زين العابدين معو و راندة حمايدية، مرجع سابق ،ص 89.

في ليبيا للمشاركة في حوار يسمح بالتوصل إلى مصالحه وطنية في ليبيا وبناء مؤسسات شرعية ووقف هيمنة الجماعات الإرهابية.

مطلب الثالث: جهود الدبلوماسية الجزائرية لحل الأزمة الليبية بعد الانتخابات الرئاسية الجزائرية 2019 وأهم التحديات التي تواجهها.

رغم تتويج الجهود الأممية بتوقيع اتفاق الصخيرات في 17 ديسمبر 2015 الذي كان يهدف إلى توحيد السلطة في ليبيا، إلا أن حاله الانقسام لازمت المشهد السياسي في ليبيا، فبحلول جويلية 2017 سيطرت قوات حفتر على بنغازي، وشنت هجوما على مدينة سبها بداية عام 2019 وقد تصاعدت العمليات العسكرية لحفتر إلى أن وصلت إلى العاصمة طرابلس في ابريل 2019 بهدف إنهاء وجود حكومة الوفاق الوطني، بالمقابل أطلقت حكومة السراج معركة مضادة فسمتها بركان الغضب للدفاع عن العاصمة لتستمر المعارك ما بين الجانبين في العاصمة ومحيطها، ومن الأمور التي زادت من تعقيد الأزمة في ليبيا استعانة حفتر بحلفاء إقليميين فكان الدعم من الإمارات والسعودية ومصر ليصبحوا فاعلين في الصراع إضافة إلى الدعم الفرنسي والروسي في المقابل ظهرت تركيا كحليف وداعم لحكومة الوفاق، فتم تفعيل اتفاق امني بين الطرفين يمكن تركيا من الانتشار العسكري في مناطق في غرب ليبيا وبموجبه قدمت حكومة فايز السراج المعترف بها دوليا طلبا رسميا إلى تركيا للحصول على دعم عسكري جوي وبري وبحري لمواجهة قوات حفتر[32].

بقيت الجزائر بعيدة عن الأحداث الدائرة في ليبيا نتيجة للأوضاع الداخلية المتمثلة في مرض الرئيس ثم تلتها فترة حراك فيفري 2019 الذي عرف تحرك الدبلوماسية لتأكيد شرعية النظام في الخارج.

و عقب الانتخابات الرئاسية التي أجريت في الجزائر يوم 12 ديسمبر من عام 2019 عادت الجزائر بقوه على المستوى مختلف المحافل الدولية والإقليمية من جديد وذلك من خلال محاولتها تقريبا وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين وسعيهم لإيجاد مختلف الحلول والتي بدورها تساهم في الحل النهائي للازمة الليبية، ولعل السبب في ذلك راجع إلى عدم تقبلها لعب دور المتفرج في ما يحدث داخل الأراضي الليبية، بالإضافة للتطورات المتسارعة التي تعرفها منطقه شمال مالي سيما منها العمليات الإرهابية

[32] أسماء رسولي، **إشكالية بناء الدولة في ليبيا ما بعد القذافي بين التناقضات و تداعيات التدخلات الخارجية** ،العدد01 ،(المجلد 06) ، 2020 ص 283-284.

وانعكاسها المباشر على دولة ليبيا مما حولها إلى ساحة حرب مفتوحة على مصراعيها الأمر الذي فسح المجال لعدة إطراف دولية التدخل العسكري وهو ما جعل الجزائر تراجع حساباتها في ما يجري على الساحة الإقليمية وبالخصوص منها ليبيا.

ولعل ما يؤكد الدور الفعال الذي تلعبه الجزائر على مستوى الساحة الإقليمية على وجه العموم وفي قضيه ليبيا على وجه الخصوص، انعقد اجتماع للمجلس الأعلى للأمن بقياده رئيس الجمهورية الجزائرية والذي أكد من خلاله أن الجزائر أدركت أن مهلة الحل الدبلوماسي قد انتهت وان الأطراف التي أجهضت كل المبادرات الدبلوماسية التي طرحتها الجزائر أو كانت جزءا منها، هي الأطراف نفسها التي تستفيد من حالة الهشاشة الأمنية في منطقه الساحل، وهي أيضا الأطراف نفسها التي دفعت فاعلين آخرين في مالي نحو الانقلاب على اتفاق الجزائر، كما رفضت الجزائر أن تكون طرفا في الحل العسكري، وهذا استنادا إلى الثوابت الدستورية التي تفرض عليها بمنع الجيش من تدخلها خارج حدودها الترابية إلا بقرار من رئيس الجمهوري و موافقة ثلثي 3/2 من أعضاء كل غرفة من غرفتي البرلمان «**رئيس الجمهورية.....يقرر إرسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي إلى خارج الحدود بعد المصادقة البرلمانية بأغلبية ثلثي أعضاء كل غرفة من غرفتي البرلمان**»[33].

وما يلفت انتباه هنا انه بعد تنصيب الرئيس الجزائري منذ بدء مهامه الدستورية على المستوى الداخلي والخارجي، سرعان ما شهدت الجزائر انزال دبلوماسي رفيع المستوى من مختلف الدول على غرار ايطاليا، مصر وتركيا وكذا الوفد الليبي بشقيه وذلك من اجل إجراء مشاورات ومحادثات بين مختلف دول الجوار لإيجاد الحلول الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار داخل الأراضي الليبية، مؤكدين في ذلك على الدور المحوري الجزائري في تسوية النزاع الليبي بحكم معرفتها المطلقة عما يجري داخلها، وفي هذا الصدد صرح الرئيس التركي عقب زيارته إلى دولة تونس بأن بلاده متمسكة بمشاركه الجزائر وتونس وقطر في مؤتمر برلين من اجل تسوية الأزمة الليبية . من وجهة أخرى أضاف سيد أردوغان أن التطورات السلبية في ليبيا لا تقتصر عليها وإنما تطال دول الجوار وعلى رأسها تونس حيث أكد انه سيكون لها إسهامات قيمة للغاية وبناءه، في جهود تحقيق الاستقرار في ليبيا وعدم مشاركة تونس والجزائر وقطر في مشاورات برلين، ينقص من هذه المشاورات بحكم معرفتهم بالمنطقة وبالوضع السياسي والاجتماعي في ليبيا.

[33]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور الجزائري 2020،المادة 91.

ولعل ما يؤكد الاهتمام الجزائري حيال ألازمه الليبية ذلك الخطاب الذي أدلى به الرئيس الجزائري عقب تنصيبه مباشرة وأدائه اليمين الدستورية عندما قال بان بلاده متمسكة بحماية الوحدة الليبية، ويجب أن تكون الجزائر شريكة فعالة في أي مسار لحل الأزمة وأنها لن تقبل أبدا أن يتم إبعادها عن أي حل في ليبيا، فهي معنية باستقرار ليبيا، أحب من أحب وكره من كره، كما دعا جميع الليبيين إلى تجاوز خلافاتهم التي تحول دون تحقيق وحده ليبيا التي يجب أن تظل موحدة.

وعقب مشاركه الجزائر في مؤتمر برلين أكدت الجزائر على موقفها الثابت والرامي إلى إيجاد الحل السياسي بين مختلف الأطراف المتنازعة، وبعد مرور أيام قليلة على مؤتمر برلين دعت الجزائر دول الجوار الجغرافيا لعقد اجتماع، على غرار تونس ومصر وتشاد والنيجر والسودان ومالي أضافه إلى وزير الخارجية الألماني الاطلاع على نتائج مؤتمر برلين. وقد تمخض عن هذا الاجتماع مجموعه من النقاط والمتمثلة في رفض التدخل الأجنبي، ضرورة حظر الأسلحة ومنع تدفقها إلى التراب الليبي، مع التأكيد على انه لا حل للازمة إلا الحل السياسي الليبي– الليبي .

كما تمت الاتفاق على ضرورة استئناف العمل مع دول الجوار الليبي وإشراك الاتحاد الإفريقي في هذه المبادرة مع مواصلة التشاور والتنسيق من اجل إبلاغ موقف دول الجوار للمجتمع الدولي، وعقب الجلسة الافتتاحية من طرف وزير الخارجية الجزائري صرح قائلا بان الجزائر ليست لديها أي نية سيئة لأجل منافسة أي مبادرة لحل الأزمة الليبية، وإنما اجتماعا تشاوريا للتنسيق وإسماع كلمه دول الجوار على مستوى مختلف المحافل الدولية.[34]

أمام الدبلوماسية الجزائرية تحديات كبيرة لحل الأزمة الليبية, خاصة وان الدبلوماسية الجزائرية لازالت مستندة على دبلوماسية المبادئ بدلا من إنتاج دبلوماسية المصالح التي اعتمدتها غالبية الدول العالم اليوم, أن مستقبل الوساطة الجزائرية في ليبيا يبقى غامضا نظرا لظهور نموذج الحرب بالنيابة في هذا البلد, بسبب وجود قوى عربية تخوض حربا ضد الإسلاميين في ليبيا كامتداد لصراعها مع إسلامييها في الداخل, وتسعى لإعطاء طابع إقليمي لهذا الصراع وشرعنة التدخل من جديد في ليبيا لمساندة حلفائهم, ويزيد سعي قوى غربية وبالتحديد فرنسا إلى التدخل عسكريا في ليبيا من تعقيد مهمة الجزائر خاصة إذا ما استمرت تدفقات الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا, مما يجعل باقي الدول الأوروبية أكثر استعدادا للتدخل عسكريا ودعم الموقف الفرنسي, وأصبحت الهجرة مسالة أمنية بحتة من المنظور الأوروبي ,يعقبها تصدير

[34] كريم رقولي ،مرجع سابق، ص ص 500-501.

سياسات وتقنيات الاتحاد الأوروبي إلى الدول المجاورة التي انحصر دورها في المناولة الأمنية لصالح أوروبا.

ومن هذا المنطق تعارض الحكومة الجزائرية بشده فكرة التدخل العسكري، في ليبيا الذي تروج له فرنسا وبعض حلفائها الأفارقة بحجة التخوف من أن يتحول الجنوب الليبي مركزا للجماعات المسلحة في منطقة الساحل. الدبلوماسية الجزائرية تؤكد على الحوار الذي لا بديل عنه خاصة في ظل عدم الإجماع على فكره التدخل في ليبيا. فلقد اوجد السباق الجيوسياسي الجديد في شمال إفريقيا تحديات كبيره أمام النظام السياسي الجزائري. في عدم الاستقرار السياسي الذي تشهده ليبيا منذ 2011، زاد من تحديات النظام السياسي الجزائري سواء في مكافحة الإرهاب وتأمين الحدود، أو للحد من الانتشار السلاح حيث تكمن أهم التحديات التي تواجهها الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية في النقاط التالية:

– لم يتم إدماج جزء كبير من الشعب الليبي في العملية السياسية وتم دمج فقط من يملكون القوة المسلحة على الأرض وهذا لا يفضي إلى بناء دولة مستقرة لا تنعكس تأثيراتها السلبية على جيرانها.

– وجود كتلتين تدعي كل واحدة منها الشرعية والممثلة الوحيدة للشعب الليبي.

– تحفظ بعض الأطراف الليبية في الداخل من الوساطة الجزائرية وكذلك بعض الأطراف في الخارج التي تدعم طرف على حساب طرف آخر.

– بعض الأطراف الإقليمية غير مبالي بما يحدث في ليبيا أو مكبل بالضغوطات الغربية مما يزيد العبء على الجزائر, فهناك ضغوطات أمريكية وفرنسية لزج بالجيش الجزائري للتدخل في ليبيا كمحاولة لاستنزاف القدرات المالية والعسكرية للجزائر هدفها السيطرة على النفط الليبي والنقد الأجنبي للدولة الجزائر الذي يقدر بحوادث 300 مليار دولار.

–الموقف المصري الذي يفضل الخيار العسكري لحل الأزمة في ليبيا.[35]

[35] علي مصباح محمد الوحيشي، مرجع سابق، ص 14–15.

لقد استعرضنا من خلال الفصل الثاني العوامل التي هيئت البيئة الليبية للنزاع ، في مقدمتها سياسة الراحل القذافي الممارسة طول فترة حكمة و التي كان لها التأثير حتى على الفشل في إعادة بناء الدولة المؤسسات و خلقت حالة من الفوضى الداخلية لها امتدادات إقليمية تشكل تهديدا على دول الجوار ما دفع الجزائر بحكم الجوار و تاريخها الدبلوماسي التدخل وفق مبادئ معروفة و عرض مقاربة عقلانية خففت من حدة الأزمة في انتظار استجابة كافة الأطراف الليبية لمخرجات الاتفاقيات المبرمة و الحرص على تطبيقها وحل الأزمة بصفة نهائية.

الخاتمة

الخاتمة:

بالعودة إلى الرغبة الملحة التي عرفها الشعب الليبي من أجل إسقاط نظام معمر القذافي الذي عمر لمدة طويلة من الزمن، استجابة للنداءات التي أطلقها الشباب من الداخل والخارج عبر وسائل التواصل الاجتماعي، خاصة بعد نجاح الثورة التونسية و الثورة المصرية في إسقاط أنظمتها.

فكان للانتفاضة الليبية موعدا عبر كافة أرجاء ليبيا من خلال الخروج في مظاهرات تطالب فيها الرئيس الليبي معمر القذافي التنحي عن السلطة ، فواجهها الأخير بشراسة و تعدي على أساليب القمع المشروعة دوليا كلفته قرار أممي اعتبر تلك الممارسات انتهاك لحقوق الإنسان و جرائم حرب و شرع لتدخل أجنبي ممثل في حلف الناتو تحت مضلة هيئة الأمم المتحدة بحجة حماية المدنيين العزل فتم القضاء عليه دون محاكمة .

فذلك التفاؤل الذي عاشه أغلبية الشعب الليبي بعد القضاء نظام عمر طويلا و حرمهم من التنمية لم يدم طويلا، بحيث دخلت البلاد في دوامة من العنف السياسي و فوتت الفرصة في إعادة بناء مؤسسات الدولة التي يمكن من خلالها تحسين الوضعية الاقتصادية و اجتماعية بتطبيق سياسات تنموية و تطوير البنى التحتية و استغلال الموارد الطبيعية و البشرية التي تزخر بها ليبيا.

فتداخل المصالح الأجنبية طغى على مصالح الدولة الوطنية، حيث تحولت ليبيا إلى منطقة رمادية تمارس فيها كل أنواع الجريمة الفوق قومية ومصدر تهديد لكافة دول الجوار الإقليمي، وفي ضل كل المبادرات المطروحة لفض النزاع الليبي نجد المقاربة الجزائرية الأكثر عقلانية من خلال دعوتها لطاولة الحوار الأطراف السياسية النشطة داخل التراب الليبي دون تمييز أو جهوية لإيجاد حل ليبي– ليبي بعيدا عن تجاذبات الأطراف الخارجية إلا ما تعلق بالنشاط في إطار أممي أو منظمة إقليمية. فتجربة الجزائر في الحوار الداخلي أثمرت في احتواء الأزمة التي عاشتها طوال العشرية السوداء و انتهت إلى حل توافقي تمثل في مصالحة وطنية بعد تمريرها على استفتاء شعبي، هذه التجربة تحاول الجزائر تصديرها و العمل عليها خصوصا في النزاعات الإقليمية و التي تدخل ضمن مجالها الحيوي على غرار ليبيا بحكم الامتداد الثقافي و الحضاري ،و ان فترات الصمت الدبلوماسي ما هو إلا إدراك من صانع القرار لقدرات الدولة في تلك الفترة ، و الظاهر ان السياسة الخارجية خصوصا بعد انتخابات ديسمبر 2019 تحركت بعد تجاوز الأزمة الداخلية و العودة للعب الدور المحوري في السياسة الإفريقية و ملأ الفراغ أمام منافسين يشكلون عدائية للنظام الجزائري و ما تعديل المادة 91 من الدستور إلا دليل واضح على الدور الذي تسعى إليه الدبلوماسية الجزائرية في فضائها الإقليمي بالتشارك مع الهيئات و المنظمات القانونية.

قائمة المراجع:

وثائق رسمية:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد82، المتضمنة التعديل الدستوري 2020.

كتب:

2. الزبيري، محمد العربي ، **تاريخ الجزائر المعاصر ج2** ،(دمشق :اتحاد الكتاب العرب)،1999.
3. محمد، فاضل زكي، **الدبلوماسية في النظرية و التطبيق**،ط 2، (العراق: سلسلة الكتب الحديثة)، 1968.

دوريات:

4. السعيدي، يحي. **الوظيفة الدبلوماسية ودورها في تفعيل العلاقات الدولية**، مجلة كلية العلوم الإسلامية –الصراط– (العدد التاسع) ، جويلية 2004.
5. بوستي، توفيق. **المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية في ضل التحديات الراهنة** ، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية،العدد03، (المجلد10) ، جويلية 2021.
6. بوحية ،وسيلة . **دور الدبلوماسية الجزائرية المعاصرة في تكريس و تعزيز الحل السلمي للنزاعات الدولية و الإقليمية**، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 02 ،(مجلد2) ،2020.
7. بن عائشة، محمد الأمين. **قراءة في الدبلوماسية الجزائرية مقاربة جيوستراتيجية ، دراسة حالة مالي**، جامعة الجزائر 03 .
8. بلخيرات، حوسين .**الدبلوماسية الجزائرية و تسوية الأزمة الليبية رؤية تقييمية**، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، العدد 01،(مجلد 11).
9. بن عنتر، عبد النور. **الأزمة الليبية و تداعياتها على منطقة المغرب العربي**، مجموعة الخبراء المغاربيين، مركز الدراسات المتوسطية الدولية، العدد6، سبتمبر 2011.
10. جمال، عبد الكريم. **دور الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل حق الشعوب في تقرير مصيرها**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية(17–6– 2018)، جامعة الجلفة،.
11. رسولي، اسماء. **إشكالية بناء الدولة في ليبيا ما بعد القذافي بين التناقضات و تداعيات التدخلات الخارجية** ، العدد01،(المجلد 06) ،2020 .

12. رابحي، لخضر. **الجزائر ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول لظل للتحديات الراهنة،** مجله الدراسات القانونية والسياسية، قسم الحقوق جامعة عمار ثليجي، الأغواط.
13. خلف نجم، عبد خلف، بن بوزيد، نورية . **فاعلية الدبلوماسية العامة الجزائرية على التويتر،** مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية،العدد02، (مجلد05) (تاريخ النشر 10-07-2021).
14. خزري ،وهيبة . **النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الافريقي،** جامعة الجيلالي بونعامة ،خميس مليانة.https://www.asjp.cerist.dz/en/article/6810
15. رقولي، كريم .**الدور الإقليمي للدبلوماسية الجزايرية في تسوية النزاع الليبي مند 2011،** المجلة الجزائرية للأمنالإنساني،العدد01،(المجلد06) ، جانفي 2021.
16.سعيد ،نوفل أحمد وآخرون .**الأزمة الليبية إلى أين،** مركز دراسات الشرق الأوسط،العدد13 ، 2017.
17. عديلة، محمد الطاه . **تعظيم دور العوامل الشخصية في صنع قرارات السياسة الخارجية مقاربة نظرية في الأسباب،** مجلة البحوث السياسة و الإدارية ،العدد 05.
18. مصباح محمد، الوحشي علي. **دور الدبلوماسية الجزائرية لحل الازمة الليبية الراهنة،** مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 05،(مجلد01)،جانفي 2007.
19. معو، زين العابدين. حمايدية، راندة. **المقاربة الجزائرية لحل الازمة في ضل التهديدات المتجددة،** المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، العدد 12، جانفي 2018.
20. Amina Mernache, **la politique algérienne la nostalgie d une gloire perdu dynamique International**. ISSN ,2015,4646,paris,N07 ,octobre2012.

الرسائل و الاطروحات:

21. العايب، سليم. **الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الافريقي،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2011.
22. بورحلي، حسين. **التكييف القانوني للتدخل العسكري في ليبيا في ضوء قراري مجلس الامن 1970 و 1973،** مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص القانون الدولي العام و العلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بومرداس،2014.

23. بن فليس، أحمد. **السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت المتغيرات 1954-1962**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات، كلية العلوم السياسية والإعلام ،جامعة الجزائر 3 ،2007.

24.زاوشي، صورية. **امن منطقة شمال إفريقيا في ضل الأزمة الليبية التحديات و التداعيات 2011-2015** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ،علوم سياسية وعلاقات دولية ،قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر 3،2015.

25.حاجي ،فاطمة الزهراء . **البعد الإعلامي في الدبلوماسية الجزائرية منذ1975 دراسة حالة تصفية الاستعمار بالصحراء الغربية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2014.

26.تبينة، راوية. **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة الليبية 2011-2019** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، بسكرة،2018- 2019.

27.دالع، وهيبة. **السياسة الجزائرية الخارجية تجاه منطق الساحل 1999-2014**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2015.

28. رحوال ، زينب . **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة في الساحل الإفريقي**، مذكرة لنيل الماستر علوم سياسية، تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، 2017.

29. علويط، حمزة. **تحديات بناء الدولة في دول الربيع العربي دراسة حالة ليبيا**، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة العربي التبسي، الاغواط،2019.

30.مماد، صليحة. **محددات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإقليمية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق و العلوم قسم العلوم السياسية، جامعة وهران 2 ،2019.

31.مصالي، هداية . **الثابت و المتغير في السياسة الخارجية الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص دبلوماسية و تعاون دولي، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة مستغانم،2016-2017 .

32.محمد ،فرج النحلي علي .**الازمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011-2017**،رسالة ماجستير في العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية، قسم الآداب ،عمان، الاردن،2017.

33. محمد الجواد المنصوري، علياء. **تأثير الأزمة الليبية على الامن القومي لدول شمال إفريقيا الجزائر نموذجا**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب و العلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الاردن،2021.

34. مقراني، سهام . **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه النزاع في ليبيا**، مذكرة تكميلية لنيل شهادة ماستر تخصص دراسات أمنية و متوسطية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة أم البواقي ، 2015-2016.